وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجار ة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان :

الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تدويل نشاطات البحوث والتطوير في الدول المضيفة

دراسة حالة: شركة موتورولا

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:

- غراز الطاوس
- حداد أمينة
- حميمد وسام

إشراف الأستاذ (ة):

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2013/2012

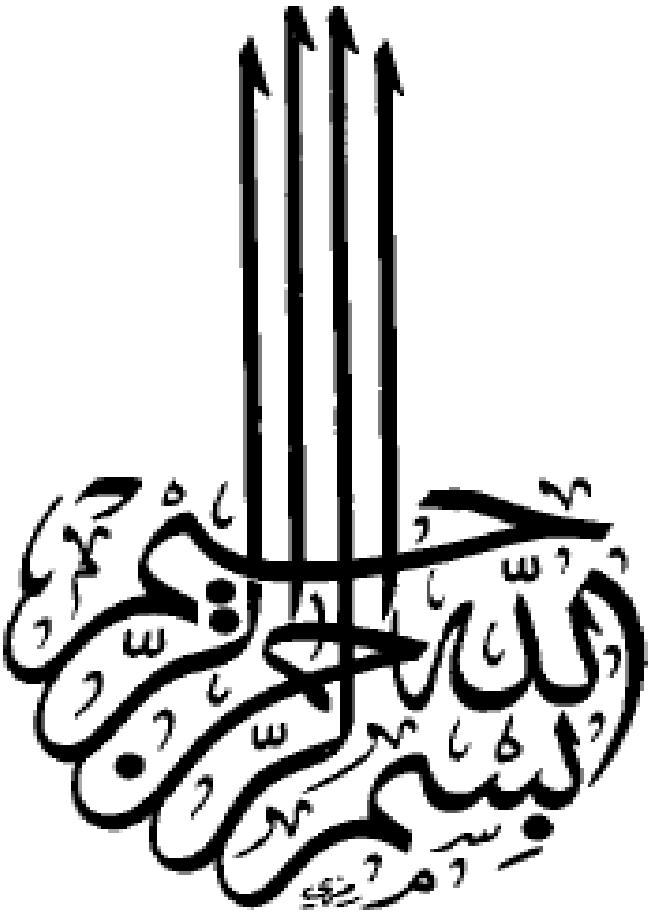
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور....

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة.

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

إلى الأساتذة الكرام في معهد العلوم الإقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم:

"ريـــــــغي هشـــــــــــــــــــام"

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والإحترام.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي بفضله تلبى الدعوات وتيسر العقبات وتقضى الحاجات.

شكرا لله الذي عرفني طرق العلا وهداني كل مقصدي...شكرا لله الذي بلغني كل رتبة مشيت بها فوق أعناق حسدي...

باسم الشموع أنارت دروبنا وعقولنا ومسحت غشاوة الجهل من أعيننا إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم إلى نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

وأهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**" إلى القلب الذي رعاني برحمته إلى نبع الحنان إلى أعز ما أملك في الوجود قرة عيني وسمى وجودي إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من أرتمي دائما في أحضانها إلى أطيب قلب وأحلى قلب إليك يا أعظم شأن بعد الله والرسول أمي الغالية وهيبة الرحمان حفظها الله.

إلى الذي أكن له بالغ الحب والتقدير الذي كافح من أجل تربيتي منذ نعومة أظافري وسعى إلى تعليمي لبلوغ أسمى المراتب إلى الذي تعب لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح وعلمني معنى الحياة منبع كل شجاعة وعزيمة إليك يا أعظم أب يا أكبر قلب أبي الغالي "موسى" أدامه الله تاج فوق رؤوسنا .

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي الغالية والحبيبة "فيفي"وإلى أعز ما أملك في الوجود اخوتي: عبد السلام، صلاح عبد الرحمان، حمزة.

وإلى كل من مسيكة وزوجها رياض وأولادها: آدم سيف الإسلام، حيدر وإلى حياة وزوجها فؤاد وأولادها: دعاء، محمد الأمجد وإلى روبي وزوجها سفيان

إلى من آنسنني في دراستي وشاركوني همومي وأفراحي تذكارا وتقديرا ومدوا لي يد العون في كتابة أسطر مذكرتي إلى توأم روحي "حسيبة" وتوأمي الثاني "وسام" وإلى كل الأحبة أمينة، مريم(2)، زهرة، زينب، وفاء، مريم، وافية، خديجة(3)، أسماء، أميرة، زينة ok .

وإلى كل الزملاء: صلاح الدين، أحمد شباط، وأحمد بورطوع.

وإلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: ريـــغي هشـــام والأستاذ: بوسالم أبو بكر

فشكرا لمن أهداني تلك الدمعة التي سقت ثمرة نجاحي...شكرا لمن أهداني تلك البسمة التي عطرت تلك الثمرة...شكرا لكم جميعا.

وفي الأخير شكرا لمن إن لم يدونهم قلمي لن ينساهم على مر الزمن قلبي...

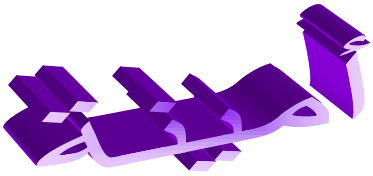

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

شكرا لله عز وعلا ونحمده كثيرا الذي يسر لنا السبيل مبلغا من أنفسنا شهادة العلم فكانت لنا في غيبات الظلام بالدليل، إذ وصلنا عملنا المتواضع فرضينا به عملا نلقى منه حسن المقام يوم تنطق عن أعمالنا.

إلى ضياء قلبي ونور بصري محمد صلوات الله وسلامه عليه.

أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي:

إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، ومعنى الصبر وتحمل المشاق وكان همه الوحيد أن يعلمني ويوصلني إلى أعلى المراتب....أرجو من الله أن يطيل عمرك لترى ثمارا حان قطافها بعد طول انتظار

أبي العزيز "عبد الوهاب"

إلى فضاء المحبة وبحر الحنان ريحانة الدنيا وبهجتها إلى التي سهرت الليالي وعانت من أجلي، إلى التي حملتني وأرضعتني ومنحتني الدفء في زمن البرد والكفاية في زمن الحاجة، إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها أطال الله في عمرها ومتعها بالصحة والعافية أمي الغالية "حبيبة"

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود، إلى الذين علموني علم الحياة إلى أختي الحبيبة "رندة" وأخويا "محمد" و"نافع"

إلى من سكن القلب والعين والوجدان، إلى رفيق دربي ومن وقف إلى جانبي وآزرني خطوة بخطوة، إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل زوجي "عصام"

إلى أبي الثاني عمي "مسعود" وزوجته وأولاده، إلى من ترعرعت بين أحضانهم جدتاي "علجية" و"الزهرة" وجدي "بوالعيد" أطال الله في عمرهم.

إلى كل من أخوالي وخالاتي (أولادهم وأحفادهم) وأخص بالذكر خالتي نورة، صباح، نصيرة.

إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة، إلى من من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات.....إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدونني....إلى من جعلهم الله إخوتي بالله وأحببتهم:

الطاوس، وسام، زهرة، وفاء، زينب، ، خديجة، مريم، وافية، ياسمينة، كنزة، مديحة.

إلى كل الأساتذة من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ريغي هشام الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله خيرا

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الاخوة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ....ونصح الامة .....إلى نبي الرحمة ونور العالمين .

إلى من ركع العطاء امام قدميها واعطتنا من دمها و روحها وعمرها حبا و تصميما ودفعا لغد اجمل.
إلى الغالية التي نرى الامل إلا من عينيها -امي الحبيبة-

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة
إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير -ابي العزيز-

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي اخواتي:|سالمة، إيمان، خديجة، صفاء، هاجر.
إلى من ارى التفاؤل بعينيه والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة إلى اخي الوحيد –عبد الحميد-
إلى رمز الحنان إلى ام كل الناس جدتي الغالية وإلى الغالي والحبيب –جدي-

إلى كل عائلتي الكبيرة :عمي الوحيد فوزي، عماتي بريزة- فطيمة- نورة واولادها: اية – مهند- يحيى، إلى خالتي عقيلة وكل اخوالي
"–wiwiإلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة- الطاوس "

إلى اخواتي اللواتي لم تلدهن امي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة سرت إلى من عرفت كيف اجدهم وعلموني أن ، مسعودة.okلا اضيعهم –امينة، زينب، وفاء، زهرة، خديجة، سعيود، وافية، مريم، سليمة، اسماء، زينة

إلى الذي وقف معنا في السراء والضراء إلى من لم يبخل علينا بمساعداته احمد.

إلى التي احببتها دون ان اعرفها – فوزية –

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير خاصة الأستاذ المشرف: ريغي هشام وإلى الأستاذ داودي عبد الهادي وأبو بكر بوسالم

إلى من لم اعرفهم ولن يعرفوني، إلى من اتمنى ان اذكرهم إذا ذكروني، إلى من اتمنى ان تبقى صورهم في عيوني –أهدي عملي هذا-

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

التشكرات والإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....(أ-ب)

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد.....**02**

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.....(3-6)

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات. **03**

المطلب الثاني: سمات الشركات المتعددة الجنسيات.....**04**

المطلب الثالث: دوافع الشركات المتعددة الجنسيات.....**05**

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.....(**7-9**)

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....**07**

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.....**08**

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه و مخاطره.....(**10-13**)

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....**10**

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.....**12**

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.....**12**

خلاصة الفصل.....**14**

الفصل الثاني: البحوث والتطوير

تمهيد.....**16**

المبحث الأول: ماهية البحوث والتطوير.....(**17-19**)

المطلب الأول: مفهوم البحوث و التطوير.....**17**

المطلب الثاني: أهمية البحوث و التطوير.....**18**

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لإدارة لبحوث و التطوير.....**18**

المبحث الثاني: تسيير وتنظيم البحوث و التطوير.....(20-23)
المطلب الأول: تسيير نشاطات البحوث و التطوير.....**20**
الفرع الأول: أساليب تسيير عمال البحث والتطوير.....**20**
الفرع الثاني: رفع فعالية البحث والتطوير **20**
الفرع الثالث: نفقات البحث والتطوير.....**21**
المطلب الثاني: تنظيم وظيفة البحث و التطوير.....**22**
المبحث الثالث: سياسات ومراكز البحوث والتطوير.....(24-26)
المطلب الأول: سياسات البحوث و التطوير.....**24**
الفرع الأول: سياسات الدولة في مجال البحث والتطوير.....**24**
الفرع الثاني: سياسات المؤسسة في مجال البحث والتطوير.....**25**
المطلب الثاني: مراكز البحوث و التطوير.....**26**
خلاصة الفصل.....**27**

الفصل الثالث: تدويل وظائف البحوث والتطوير وانعكاساتها على الدول المضيفة.

تمهيد.....**29**
المبحث الأول: ماهية تدويل وظائف البحوث و التطوير.....(30-37)
المطلب الأول: ماهية ظاهرة التدويل.....**30**
المطلب الثاني: اتجاهات تدويل وظائف البحوث والتطوير.....**31**
الفرع الأول: تدويل البحوث والتطوير.....**31**
الفرع الثاني: الاتجاهات العالمية في تدويل وظائف البحوث والتطوير.....**31**
المطلب الثالث: مراحل ودوافع تدويل وظائف البحوث والتطوير.....**35**
الفرع الأول: مراحل تدويل وظائف البحث والتطوير.....**35**
الفرع الثاني: دوافع تدويل وظائف البحوث والتطوير في اقتصاديات الدول المضيفة.....**36**
المبحث الثاني: انعكاسات تدويل وظائف البحوث و التطوير على الدول المضيفة النامية.....(38-42)
المطلب الأول: الفوائد المحتملة (الايجابيات المحتملة).....**38**
المطلب الثاني: التكاليف المحتملة (السلبيات المحتملة).....**41**
المبحث الثالث: حالة شركة موتورولا MOTOROLA .....(43-44)
المطلب الأول: التعريف بشركة موتورولا.....**43**
المطلب الثاني: تدويل وظيفة البحث والتطوير لدى شركة موتورولا.....**44**

خلاصة الفصل:.....45
خاتمة عامة.....47
قائمة المراجع.....50

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية	10
1-3	إجمالي الانفاق المحلي على البحث والتطوير خلال الفترة 1991-2002	32
2-3	عشرون أكبر شركة منفقة على البحث والتطوير في العالم لسنة 2003 (مليون دولار)	34
3-3	الانعكاسات المحتملة لتدويل البحوث والتطوير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة	38
4-3	نفقات البحوث والتطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الاقتصاديات النامية (مليون دولار) وحصتها من مجموع تلك النفقات في قطاع الأعمال (%)	39
5-3	عدد مراكز البحوث والتطوير لبعض الشركات العالمية في الاتصالات المتنقلة Mobile (télécommunication وعدد الموظفين في الصين (2004	40

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-2	التنظيم الوظيفي	22
2-2	التنظيم حسب مشاريع البحث والتطوير	23
3-2	التنظيم المصفوفي لنشاطات البحث والتطوير	23
1-3	الانفاق على البحث والتطوير من جانب نخبة من الشركات متعددة الجنسيات لسنة 2002 (مليار الدولارات)	33
2-3	خريطة توضح توزيع مراكز البحث والتطوير لشركة موتورولا عبر العالم	44

المقدمــة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة، وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات، خاصة في التسعينيات من القرن الماضي في ظل تغيرات مصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، خلافا لما كان عليه في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من انعدام الثقة فيما يمكن أن تمثله تلك الاستثمارات، حيث اعتبرت كثير من الدول أن الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا حقيقيا وعامل يهدد سيادة تلك الدول، واستغلال ثرواتها الشيء الذي أدى إلى تجاهل تأثيراتها على النمو الاقتصادي، إلا أن الاستثمارات الأجنبية وما تتميز بها من نقل لتكنولوجيا حديثة، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة ودورها الكبير في تحسين أداء الدول على المستوى العالمي أصبحت الحاجة ملحة إلى بذل جهود معتبرة لتطوير هذه التكنولوجيا من خلال نشاط البحث والتطوير الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من خلال تدويل تلك النشاطات حيث يشغل البحث العلمي والتطور التكنولوجي مكانة رفيعة في قائمة اهتمامات الدول حيث يمثل الركيزة الأساسية في دفع مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

أولا تحديد وصياغة الاشكالية:

نظرا لازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد السواء مما أدى إلى تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك نشاطات البحوث والتطوير ومن أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والاعتماد على البحوث والتطوير، ويتبادر إلينا أن هذين الأخيرين يجلبان العديد من المزايا للدول المضيفة التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي والتمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي وفي هذا الاطار تتمحور إشكالية بحثنا حول:

ماهي انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نشاطات البحوث والتطوير في الدول المضيفة؟

الأسئلة الفرعية:

1)– ماهو الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2)– ماذا نقصد بالبحث والتطوير؟

3)–فيما تتمثل انعكاسات تدويل وظائف البحث والتطوير على الدول المضيفة النامية؟

4)–ماهي معالم نشاط البحث والتطوير لشركة موتورولا؟

ثانيا: فروض الدراسة

انطلاقا من الاشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الاجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا من خلال ذلك إلى طرح الفرضيات التالية:

1)– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدول المضيفة وهذا مقارنة بالتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.

2)– تنطوي عملية تدويل نشاطات البحث والتطوير على انعكاسات ايجابية وسلبية بالنسبة للدول المضيفة

3)– تسعى شركة موتورولا إلى تطوير وظيفة البحث والتطوير لديها عن طريق تدويل هذه الوظيفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

–محاولة التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وابراز مدى أهميته في الدول المضيفة.

–التعرف على ماهية وظيفة البحوث والتطوير.

-دراسة انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نشاطات البحوث والتطوير في الدول المضيفة.

-دراسة حالة شركة موتورولا باعتبارها من أحد أهم الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار الموضوع والبحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع وتكمن فيما يلي:

- الاهتمام الذي حظي وما زال يحظى به الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا من طرف الكثير من الاقتصاديين وحكومات مختلفة دول العالم وخاصة منها الدول النامية.
- إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص الذي ينتمي إليه.
- الاهتمام المتزايد بالبحوث والتطوير نظرا للأهمية والدور الذي يلعبه في رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة قدراتها التنافسية.
- الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الشركات متعددة الجنسية في نشاطات البحوث والتطوير عبر العالم.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة عن الاشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع معلومات وبيانات متعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة واتجاهاتها ومختلف المعلومات التي تمكننا من اعطاء وصف شامل لنشاطات البحوث والتطوير وصورة واضحة عن دور الشركات المتعددة الجنسيات في نشاطات هذه الأخيرة وانعكاساتها على الدول المضيفة كما سنقوم بدراسة حالة شركة موتورولا.

صعوبات البحث: لقد واجهنا أثناء إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أبرزها:

قلة المراجع المتخصصة حول موضوع البحوث والتطوير وكذلك الحال بالنسبة لشركة موتورولا فغالبا ما نجدها تذكر كعنصر صغير في المراجع التي تتناول هذا الموضوع، وصعوبة إيجاد مرادفات للمصطلحات باللغة الأجنبية بدقة.

أقسام الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: البحوث والتطوير.

الفصل الثالث: تدويل وظائف البحوث والتطوير وانعكاساتها على الدول المضيفة.

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه ومخاطره
- خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصادين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها. وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه ومخاطره.

المبحث الأول: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

تعريف1: "هي عبارة عن شركات تتمركز من خلال المركز الأم أو المركز الأول و الرئيسي في أحد البلدان وغالبا في البلدان العظمى وتكون أعمال ونشاطات في بلدان آخر من خلال فروعها والتي قد يتجاوز عددها العشرات هذا وتكتسب هذه الشركات جنسية البلد الذي تقيم فيه"[1]

تعريف2: "الشركات المتعددة الجنسيات يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر"[2]

تعريف3: "هي كيان اقتصادي له مركزا رئيسيا (أو أكثر) يملك ويسيطر على تسهيلات في الخارج في دولتين على الأقل غير الدولة الأم، ويعمل في مجال من المجالات الاقتصادية، أو أكثر يربط بينهما استراتيجية واحدة يتولى وضعها ومتابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي والتي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم وتنظر إلى العالم بأسره أنه سوقا واحدا لا يوجد فيه حدودا دولية سواء عند الحصول على الموارد أو عند تخصيصها لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي"[3]

تعريف4: "هي مؤسسة اقتصادية ضخمة تملك أعمالا ووسائل انتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها"[4]

تعريف5: إن أول من استخدم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات حسب فرانسوا كيزبي فهو رتشارد فارنون حيث يقول:" الشركة متعددة الجنسيات هي شركة كبيرة لها فروعها الصناعية وتتواجد على الأقل في ستة دول"[5]

تعريف06:" تعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة، ويضاف إلى ذلك أن لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات نشاطها إما عن طريق إنشاء مشاريع جديدة في الدول أو عن طريق التملك أو عن طريق الاندماج مع شركات من دول أخرى حيث يوجد لبعض الشركات متعددة الجنسيات الضخمة فروع في أكثر من **40** إلى **50** دولة.

هناك من يرى أنه حتى تتصف شركة ما بالمتعددة الجنسيات يجب أن تتحقق فيها المعايير التالية:

1. أن تتعامل مع دولتين أو أكثر.
2. أن تبلغ مبيعاتها الخارجية **30%** من اجمالي مبيعاتها السنوية.
3. أن تحقق أرباحا لا تقل عن **10-20%** من رأس مالها على مدى **3** سنوات على الأقل.
4. أن تتصف أعمالها بالديمومة.[6]

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010 الطبعة الأولى ص 243.

[2] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2007 الطبعة الأولى ص 199.

[3] عبد العزيز محمد النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2007، ص 57.

[4] موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، الطبعة الأولى ص 179.

[5] عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايديولوجيا، دار هومة الجزائر، 2009، ص142.

[6] شعور حبيبة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 14.

المطلب الثاني: سمات الشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:

1ـ ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا حجم رأس المال، وحجم استثماراتها وتنوع انتاجها وأرقام المبيعات والايرادات التي تحققها والشبكات التسويقية التي تملكها وحجم انفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة ادارتها.[1]

2ـ ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها فسياستها الانتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة، متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الادارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى وقد قامت الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط scope économies محل وفورات الحجم économie of scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لذلك تشعبت الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعيا وجغرافيا وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.[2]

3ـ التوزيع الجغرافي للمنتجات والنشاطات: من الميز التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من امكانيات هائلة في التسويق وفروع و شركات تابعة في أنحاء العالم ولقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات[3]

4ـ القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم: ان هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكونها كذلك كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.[4]

5ـ إقامة التحالفات الاستراتيجية في الشركات المتعددة الجنسيات: تحاول هذه الشركات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الادارية والتسيير إلا أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر وفي بعض الأحيان يأخذ التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحوث والتطوير.[5]

6ـ المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به

---

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، الطبعة الأولى، ص 280.

[2] بن مرزوق تقي الدين وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة 2011، ص4.

[3] ياسر لمهشهش وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على سوق العمل مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، المركز الجامعي-ميلة-2011-202، ص5.

[4] عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص282.

[5] أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، العدد الخامس والثمانون، 2010، ص 123.

مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنلوجيا الحديثة و المهارات الفنية والادارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أربحها وايراداتها
و تتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل و الادارة و التكنلوجيا و التسويق.[1]

7ـ تعبئة المدخرات العالمية: ان كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق.[2]

8ـ تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات فالمعيار الغالب التي تأخذ به معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.[3]

9ـ التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة المتعددة الجنسيات والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

ـ يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات متعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك لاقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.[4]

المطلب الثالث: دوافع الشركات متعددة الجنسيات.[5]

إن دوافع الشركات متعددة الجنسيات في العمل وممارسة نشاطاتها في عدة دول كونها دولية النشاط، وعولمة نشاطها، ومن بين هذه الدوافع ما يلي:

1ـ الحصول على قدر أكبر من الأرباح من خلال توزيع عملها ونشاطاتها في عدة دول وبما يضمن لها تقليص كلف العمل والنشاط مراعية في ذلك عوامل عديدة، ومن بينها العوامل الاقتصادية، كأن تكون قريبة من الأسواق، وذلك بأن تعمل في هذه الأسواق والسيطرة عليها وأن تكون قريبة من مدخلات عملها ونشاطاتها والسيطرة بذلك على إنتاج المدخلات هذه والتي كانت مواد خام وأولية في الغالب سواء تمثل ذلك بالعمل أو المستلزمات أو بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض الكلفة أو زيادة المبيعات، والعائد أو الاثنين معا أي خفض الكلفة وزيادة العائد بالشكل الذي يحقق لها أكبر ربح ممكن .

2ـ الحاجة إلى استخدام فائض الأموال المتاحة لدى هذه الشركات والجهات التي تملكها أو تسيطر عليها، وبالذات المؤسسات المالية، وأساسا ما يعود منها للدول المتقدمة وذلك بحكم محدودية مجالات استخدام هذه الأموال في الدول المتقدمة، نتيجة اتساع طاقتها، ونشاطاتها وبيئتها التحتية، ومن ثم ضرورة التوجه ومن خلال عمل الشركات هذه نحو استخدام الأموال الفائضة هذه في الدول النامية والتي هي بحاجة لمثل هذا الاستخدام بحكم محدودية الأموال لديها وزيادة الطلب عليها نتيجة حاجتها لكل ذلك.

3ـ إن دورة حياة المنتج في مراحل معينة من دورة الحياة هذه تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى تدويل نشاطها، بحكم تشبع السوق المحلية من المنتج الذي يعتمد على جدته وحداثته، وبعد أن يفقد ميزته هذه بشيوع استخدامه محليا، يتم التوجه نحو القيام بإنتاجه في الدول الأخرى وهو الأمر الذي يدفع نحو تدويل عملها ونشاطاتها نتيجة لذلك وفي ظل الحاجة لها.

---

[1] عثمان ابو حرب . مرجع سق ذكره ص 283.

[2] نفس المرجع السابق ص 284.

[3] بن مرزوق تقي الدين وآخرون . مرجع سبق ذكره ص 5.

[4] عثمان ابو حرب . مرجع سبق ذكره ص 284.

[5] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع 2010، الطبعة الأولى ص ص 74-76.

4ـ إن الشركات هذه تتجه نحو العمل وممارسة النشاطات في الدول التي تفرض إجراءات تدخلية أقل في نشاطاتها وضرائب أدنى، أو أنها تعفي نشاطاتها فيها من الضرائب، سواء كانت ضرائب الدخل، أو الضرائب على استيراداتها، أو الحرية في استخدام أرباحها، وتحويلها وكذلك التي يتوفر فيها دعم لها من خلال التسهيلات التي تمنح إليها إضافة إلى ما يتوفر من استقرار اقتصادي وسياسي، واجتماعي، والذي يعتبر عاملا هاما بجانب العوامل الأخرى التي تدفع الشركات هذه لتدويل نشاطاتها وعولمتها، ويمكن توضيح أهمية عمل ونشاط الشركات متعددة الجنسية وذلك من خلال بعض المؤشرات التي تبين وتؤكد ذلك والتي منها:

1ـ سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على ما يزيد عن 90% من التجارة الخارجية الأمريكية، وقامت بها شركات أمريكية الأصل وشركاتها التابعة، وخاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن هذه التجارة تكون نسبة مهمة من التجارة العالمية.

2ـ يؤكد ما سبق أن الشركات متعددة الجنسيات هذه تسيطر على أكثر من 80% من صادرات انجلترا والشركات ذات الأصل البريطاني تقوم بما يزيد على 50% منها.

3ـ إن التجارة داخل الشركات التي قامت بذلك أمريكية، وتليها في ذلك الشركات اليابانية.

4ـ إن الأمر السابق ينطبق وبصورة أكبر على النشاطات المالية وما يتم من خلال عمل ونشاط المؤسسات المالية دولية النشاط، والتعاملات التي تتم في إطار عمل الأسواق المالية والنقدية، والتي أصبحت حاليا دولية النشاط، حيث يسيطر عدد محدود من المؤسسات المالية وبالذات البنوك، وفي مقدمتها البنوك التجارية، والتي تسيطر على مواد ضخمة تحركها بين الدول، وفي مجال التمويل، والتعاملات المالية، بما في ذلك بيع وشراء العملات الأجنبية، وحركات الأموال اعتمادا على فروق أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وفي ظل عولمة التمويل وتحرير حركة وانتقال الأموال، وتحرير أسعار الفائدة، وأسعار الصرف في إطار ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تدفقات مالية ضخمة وتفوق عدة أضعاف التدفقات السلعية التي يتم بين الدول نتيجة لذلك وبالذات نتيجة تطور تقنيات المعلومات والاتصالات في إطار العولمة الاقتصادية وتحققها وانتشارها.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف01: " يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه توظيفات لأموال أجنبية يقوم به المستثمر الأجنبي (أفراد أو شركات أعمال) المقيم في بلد معين "البلد الأم في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر تابعة أو الفروع المقيمة في بلد آخر "البلد المضيف" وهو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، تعكس مصلحة أو منفعة دائمة لمستثمر من بلد آخر، يكون له الحق في إدارة موجوداته والسيطرة عليها من البلد الأم".[1]

تعريف02: " يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها يبرر حق الإدارة، وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الانتاجية"[2]

تعريف03: " يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة "[3]

تعريف04: "يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (آلات، معدات، أراضي....إلخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو ضمن شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إداراتها، وبمعنى آخر شراء شيء ملموس"[4]

تعريف05: " يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو شكل كلي أو شكل جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو خدميا.....إلخ وموزع على عدد من الدول الأجنبية، ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمرا مباشرا من بلد إلى آخر"[5]

تعريف06:"هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الاستثمار المباشر)".[6]

تعريف07:" المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو انشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة"[7]

---

[1] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن –عمان– الطبعة الأولى، 2010 ص 772.

[2] ريغي هشام، العولمة والبطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2008-2009 ص 62.

[3] نزيه عبدالمقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، 2007 الطبعة الأولى ص 31.

[4] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ص 36.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسير، الطبعة الأولى، 2007 ص 233.

[6] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن –عمان– 2010، الطبعة الأولى، ص98.

[7] ليليا بن منصور، الشراكة الأورو متوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012 ص 18.

تعريف08:" يقصد به الاستثمار في موجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دورا فاعلا في إدارة موجوداته ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو مشاركات أو اندماجيات مع شركات وطنية.....إلخ، أنها بعبارة مختصرة موجودات للشركة الأم في دول مضيفة"[1]

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع التالية:

1ـ الاستثمار المشترك: تمثل هذه الطريقة إشتراكا أكثر في التوسع الدولي، والاستثمار المشترك هو تعاون شركتين أو أكثر على الاستثمار بانتاج أو بناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الأسواق الخارجية، حيث يشارك كل منهم في مخاطر جهود التوسع.

إن الاستثمار الأجنبي المشترك في الانتاج والترخيص الجنبي يشتركان في بعض الأشياء فكلاهما يشتملان عادة على الإنتاج والتوزيع عن طريق الشركة الأجنبية. إن الاختلاف الأساسي هو أن الاستثمار المشترك، تشارك الشركة العالمية بالملكية والإدارة في الشركة المؤلفة ونسبة مشاركتها تمتد من 10% إلى 90% ولكنها عادة هي بين 50% إلى 85% فبدلا من البحث عن تعريف فني وقانوني للاستثمار المشترك فإنه يمكن استخدام التعريف العملي التالي " إن الاستثمار المشترك هو عملية أجنبية تمتلك بها الشركة الدولية مشاركة كافية بحيث يكون لها صوت في الإدارة ولكن ليست كافية لكي تسيطر بصورة كاملة على الشراكة".[2]

2ـ الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: وهي الأفضل لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار.

إلا أن العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود، حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.[3]

3ـ الاستثمار في المناطق الحرة: وتسمى بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة.[4]

عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك.[5]

5ـ الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة B.O.T: وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20ـ50 عاما وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا النوع من المشروعات مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية وتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحاجة الدول النامية على وجه الخصوص إلى سد

---

[1] أسعد عبد المجيد وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، 2011، ص162.

[2] هاني حامد الضمور، الاقتصاد الدولي، دار وائل للنشر، الأردن-عمان-، الطبعة الرابعة، 2007، ص ص 385- 386.

[3] قطيش حمزة وآخرون، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر لنيل شهادة ليسانس، جامعة جيجل، 2007-2008، ص 41.

[4] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، 2011، ص 76.

[5] عبد السلام أبوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص 274.

فجوة الموارد المحلية من خلال زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي حتى لو تم ذلك في مجال البنية الأساسية مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات واستغلالها لمدة معينة بناء على عقد معين بين الحكومات المضيفة ....، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف ب B.O.T أي المشروعات القائمة على البناء و التشغيل و التحويل وهو اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والاستثمار الأجنبي حيث أن الحكومة ممثلة للمجتمع ترى أن مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة من المشروعات التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة ومن ثم يصعب على الحكومات تمويلها بالكامل من خلال الموازنة العامة للدولة وهي في نفس الوقت تريد التعجيل بالتنمية ودفع عجلة النمو، بينما نجد أن الاستثمار الأجنبي يعتبر تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية له وتأتي بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز وقد تفرعت مشروعات البنية الأساسية المحولة B.O.T وتفرعت كما يظهرها التحليل التالي:

1ـ مشروعات البناء والتشغيل والتحويل B.O.T.

2ـ مشروعات البناء ـ التملك ـ التشغيل ـ التحويل B.O.O.T.

3ـ عقود البناء والتملك والتشغيل B.O.O.

4ـ عقود التصميم والبناء والتمويل و التشغيل.

5ـ عقود البناء والتحويل و التشغيل B.T.O.

6ـ عقود البناء والتأخير و التحويل **B.L.T.**

7ـ عقود التملك والتحديث والتشغيل و التحويل M.O.O.T.

8ـ عقود التجديد والتملك و التشغيل R.O.O.

9ـ عقود البناء والتمويل و التحويل B.F.T.

10ـ عقود التأجير و التدريب و التحويل L.T.T.[1]

[1] بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادية المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، الاسكندرية، 2010-2011، ص 274.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و مزاياه وعيوبه

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المحددات التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الدول الأخرى ويمكن توضيحها حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1-1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

محددات الاستثمار للبلدان النامية	محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة على أساس محفزات ش. م . ج	المحددات الاقتصادية الأساسية في البلدان المضيفة
1ـ أطر سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. *الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. *القواعد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشغيلية. *معايير التعامل مع فروع الشركات الأجنبية. *هيكل السوق (وخصوصا السياسات المنافسة والاندماج والتملك). *اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية. *سياسة الخصخصة. *السياسة الضريبية.	أـ البحث عن السوق.	*حجم السوق ودخل الفرد. *نمو السوق. *امكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. *تفضيلات المستهلك في البلد المضيف. *هيكل السوق. *المواد الأولية.
2ـ المحددات الاقتصادية: *البحث عن السوق. *البحث عن الموارد. *البحث عن الكفاءة. *البحث عن الخدمات.	ب ـ البحث عن الموارد.	*العمالة غير الماهرة ذات الكلف المنخفضة. *العمالة الماهرة. *الموجودات التقنية الابداع وغيرها. *البنية التحتية (موانئ طرق مصادر الطاقة الكهربائية والاتصالات).

3ـ التسهيلات التجارية لقطاعات الأعمال: *ترويج الاستثمار (كتقديم خدمات للمستثمر). *محفزات الاستثمار. *تكاليف الخلافات القانونية (المتمثلة بالفساد والكفاءة الادارية). *الانفتاح الاجتماعي (كالمدارس التي تقدم التعليم بلغتين). *خدمات ما بعد الاستثمار.	ج ـ البحث عن الكفاءة.	*كلف الموارد والموجودات في البحث عن الموارد لزيادة الانتاجية. *كلف المدخلات الأخرى، كلف النقل والاتصالات وكلف المنتجات الوسيطة الأخرى. *عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الاقليمي التي تقضي إلى تأسيس اتحادات وشبكات مشتركة للتجارة.

المصدر: سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2010 الطبعة الأولى، ص ص 29،28.

هناك أربع محددات اقتصادية تدفع الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ ـ استثمار أجنبي يبحث عن الموارد:

ويعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، وقد عد هذا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام.

ب ـ استثمار يبحث عن الكفاءة:

ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفاءة إحدى أهم الدوافع والمحددات التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى.

ج ـ استثمار يبحث عن الخدمات:

في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي.

فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي ولاسيما المالية كالتأمين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.

د ـ استثمار يبحث عن الأسواق:

يتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر، وإن لم يتكامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة[1]

[1] سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012 الطبعة الأولى ص27.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

من الواضح أن الدول النامية تتنافس فيما بينها بشكل حاد على جذب الاستثمار إليها بكل الوسائل الممكنة ومن بينها الحوافز الضريبية، نظرا للأعمال المقصودة من جانب تلك الدول في الحصول على المزايا التالية:

1ـ الحصول على الفن الإنتاجي المتقدم والتكنلوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي قد يصعب الحصول عليها في حالة الاقتراض الخارجي فضلا عن الآثار الايجابية لذلك على الاقتصاد القومي من تأثير على زيادة ورفع مستوى الانتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة.

2ـ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى التكوين الرأسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الاجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيفة، زيادة عن ما يسببه ذلك من زيادة مواردها عن النقد الأجنبي، يضاف إلى ذلك ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الاجمالي الذي يمكن أن يدخر جزء منه ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.[1]

3ـ يترتب عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة وفورات خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية التنظيمية والادارية والفنية والتسويقية، بالإضافة إلى ما تؤدي إليه تلك الاستثمارات من خلق صناعات مغذية مساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاجه من مستلزمات الانتاج أو تقوم ببعض عمليات تصنيع أو تسويق منتجات هذه المشروعات[2]

4ـ يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، بالإضافة إلى سمعتها المرتبطة باسمها أو علاماتها التجارية، تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكثر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من العجز.

5ـ ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة، وبالتالي زيادة في الأجور، ومن ناحية أخرى قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل الحصول على خدمات معينة أو استئجار أراضي أو مباني أو غيرها.[3]

6ـ لا يترتب عن انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر تراكم المديونية الخارجية بأعبائها وآثارها التي ضاقت بها الكثير من الدول النامية، بل ان تلك الاستثمارات لا تؤدي إلى الخضوع لشروط المانح المجحفة كما حدث عند لاتعامل مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وخاصة بعد أزمة الثمانينات لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية إلى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر عن القروض الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، ومن هنا تزداد درجة التنافسية فيما بينها في مجال جذب تلك الاستثمارات إليها.[4]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتنجم عنه، وبالذات في الدول النامية، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبارات العديد من الإيجابيات التي تم تناول إمكانية تحققها في الدول النامية، هي في الغالب تتصل بالأجل القصير،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية 2008 ص 208.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع السابق . ص 209.

[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

في حين أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر وبالذات من خلال مشروعاته التي تتولى مهمة القيام بها الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية تقود إلى إعاقة تطور الدول النامية نتيجة سلبياته العديدة في معظم الحالات إن لم يكن في جميعها تقريبا كما يرى البعض.[1]

وهذه السلبيات يمكن أن تتمثل فيما يلي:

1ـ إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى استغلال الدول النامية، واستنزاف فائضها الاقتصادي، من خلال حصولها على أرباح مرتفعة، وتحويل معظم هذه الأرباح إلى الخارج، وبذلك تنخفض الموارد التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد وتضعف أداءه ونموه.[2]

2ـ إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم في حالات ليست بالقليلة، وكما يتحقق واقعيا بإدخال بنود كلفة مشكوك فيها، وبالذات عن طريق مشترياتها السلعية أو الخدمية من شركات أو مشروعات تابعة للشركات الأم متعددة الجنسيات، من أجل زيادة الأرباح التي تحصل عليها فعلا، وبذلك تخفض الأرباح التي تظهرها سجلاتها بقصد التهرب الضريبي، حيث تظهر أرباحها أقل من حقيقتها، وبذلك تدفع ضرائب أقل، أو تدفع قدر أقل من هذه الأرباح إلى الدول التي يتم فيها الاستثمار في الحالات التي يكون مطلوبا منها ذلك، وكذلك عن طريق رفع كلفة براءات الاختراع، أو الخدمات الادارية أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير وغيرها والتي تحصل عليها من فروع أو شركات تابعة للشركة الأم متعددة الجنسيات وبصورة مبالغ فيها، وخاصة وأن مثل هذه الممارسات تعتبرها هذه الشركات ممارسات عادية والتي من الصعب ملاحقتها والكشف عنها في معظم الحالات في الواقع.[3]

3ـ وكنتيجة لما سبق فإن الدراسات الميدانية توضح بأن ما يخرج من الدول النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من موارد وعملات أجنبية (التدفق الخارج) يفوق ما يدخل إليها من الدول الرأسمالية (التدفق الداخل) نتيجة للاستثمارات هذه وبدرجة كبيرة، خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن العديد من الحالات تبين اعتماد الاستثمارات الأجنبية على موارد محلية تحصل عليها من عملياتها في الدول المضيفة التي تعمل في هذه الدول وهو الأمر الذي يقلل من حاجتها لنقل الأموال إلى هذه الدول من أجل الاستثمار فيها والأمر الدي يؤكد ذلك هو أن المبرر الأساسي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المصدرة له وهي الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية المضيفة والمستقبلة له هو بالضرورة تحقق عائد للمستثمر يمثله هذا الفرق بين تدفقات الموارد من الدول المستقبلة، وإليها (الزيادة) أي الحصول على عائد صافي من رؤوس الأموال المستثمرة، بالرغم أن البعض يرد على ذلك بأن الاسهام الصافي للنقد الأجنبي من خلال الاستثمار المباشر ينبغي أن لا يتم حسابه على هذا الأساس فقط، وانما ينبغي الأخذ في الاعتبار مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير النقد الأجنبي من خلال تقليل الواردات (الانتاج لإحلال محل الواردات) ومن خلال زيادة الصادرات (الانتاج لغرض التصدير) إلا أن هذا الأمر لم يتأكد تحققه في الدول النامية بصورة مهمة وملموسة.[4]

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

[2] نفس المرجع السابق، ص 98.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 98-99.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل وتعطي صاحبها حق التملك والادارة للمشروع الاستثماري.

وعرفنا أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة استثمارات مشتركة إلى جانب كون هذه الأشكال في الحقيقة مرهونة من حيث تطبيق سياسات الدول المضيفة.

بالإضافة إلى اشتمال فصلنا على محددات، مزايا ومخاطر الاستثمار الأجنبي ولا ننسى أن نخص بالذكر ماهية الشركات المتعددة الجنسيات حيث تعتبر هذه الأخيرة القناة الرئيسية لنقل الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني

البحوث والتطوير

☜ **مباحث الفصل**

- ⇦ **تمهيد**
- ⇦ **المبحث الأول: ماهية البحوث والتطوير**
- ⇦ **المبحث الثاني: تسيير وتنظيم البحوث والتطوير**
- ⇦ **المبحث الثالث: سياسات ومراكز البحوث والتطوير**
- ⇦ **خلاصة الفصل**

تمهيد:

يعتبر نشاط البحوث والتطوير داخل المؤسسات المغذى الرئيسي للإبداعات التكنولوجية خاصة في المؤسسات الكبيرة حيث تكمن أهمية نشاطات البحوث والتطوير من خلال زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية ورفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة قدراتها التنافسية مما أدى بالبلدان المتقدمة إلى الاهتمام بهذه الوظيفة.

وسوف نتطرق إلى هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البحوث والتطوير.

المبحث الثاني: تسيير وتنظيم البحوث والتطوير.

المبحث الثالث: سياسات ومراكز البحوث والتطوير.

المبحث الأول: ماهية البحوث والتطوير.

المطلب الأول: مفهوم البحوث والتطوير.

تعريف01: "هو نشاط مقترن بالإبداع بالإضافة للمعرفة وتحويل النتائج التي تم التوصل إليها إلى سلع وخدمات مع العمل على تطوير العمليات والمنتجات بالشكل الذي يكسب المؤسسات ميزات تنافسية. ولذلك فإن المنظمات أخذت توظف الموارد البشرية والمادية والمعلومات باتجاه الاستفادة من البحث والتطوير في مجال زيادة عدد ونوع وتشكيلة السلع والخدمات وزيادة الكفاءة الفاعلة لتحقيق المردود، كما يمكن اعتبار البحث والتطوير ذلك النشاط المنهجي والمبدع الذي يهدف إلى زيادة المعرفة في جميع حقول العلم بما في ذلك الحقول الإنسانية والثقافية"[1]

تعريف 02:" إن مفهوم البحث والتطوير يندرج في إطاره أنواع مختلفة من الأساليب العلمية التي تؤدي إلى خلق معرفة تساعد على خلق قيمة تؤدي إلى إيجاد منتجات وعمليات جديدة في منظمات الأعمال لذلك يعتبر البحث والتطوير هو الطريق المؤدي إلى الابداع التكنولوجي في المنظمة ويمكن تمييز أربعة عناصر أساسية في البحث والتطوير كما يلي:

1. **البحوث الأساسية basic research**: وهي البحوث التي تهتم بالحقائق الأساسية والنظريات مثل نظرية électromagnétique والميكانيك الكمي أو أي بحوث أخرى في مجالات المعرفة المتنوعة.
2. **البحوث التطبيقية applied research:** "هي البحوث الموجهة لحل مشاكل علمية تمول في العادة من الشركات الكبرى وتهدف إلى اجراء تحسينات أو زيادة فعالية تطبيقات علمية معينة أو تقنية أو صقل الأفكار الواردة في البحوث الأساسية"
3. **البحوث التطويرية developpement research:** "هي مجمل البحوث التي توجه إلى ايجاد حزم تكنولوجية لتحسين التصميمات أو العمليات بهدف زيادة قابلية تسويق المنتجات أو تسهيل عملية انتاجها"
4. **البحوث المساعدة supporting research**: تسمى بحوث تحسين المنتج تهدف إلى اجراء تحسينات في وسائل وأدوات العمل التي تستخدم في الأنماط الثلاثة المشار إليها أعلاه ولابد من الاشارة هنا إلى الأنترنيت في دعم وتراكم المعرفة والمساعدة في تنمية البحث والتطوير في منظمة الأعمال ومراكز البحث يستخدمون الأنترنيت في تصميم وتطوير أعمالهم وهذا يؤدي إلى ما يسمى بالإبداع الافتراضي والذي يشار إليه أحيانا cyber imovation كما يلاحظ الانتقال إلى مرحلة البحوث والتطوير وهي مرحلة متقدمة في مجال البحث والتطوير تلائم مرحلة الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد المعرفي"[2]

تعريف03: "هو نشاط علمي تكنولوجي مؤسسي يقوم على توجيه مخطط للإنفاق الاستثماري وفق معايير الجدوى التكنيكية والاقتصادية نحو تعزيز المعرفة العلمية بمختلف اختصاصاتها الكيمياوية والفزيائية والبيولوجية والهندسية....وربطها بوسائل الاختبار والتطبيق والانتاج وذلك بما يضمن تطويع أو تطوير منتجات جديدة أو محسنة أو لرفع الكفاءة الانتاجية".[3]

---

[1] محمد كنعان وآخرون، البحث والتطوير ودوره في تنمية قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به في الوطن العربي، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، عمان، 2010 ص 23.

[2] صالح مهدي محسن العامري، الادارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، 2007، ص ص 635-654.

[3] جلالي ياسمينة، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية-مدخل مقارن: دراسة حالة مركز البحث والتطوير-صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2009-2010، ص 101.

المطلب الثاني: أهمية البحوث والتطوير

بصورة تدريجية أصبح البحث والتطوير خاصة في البلدان الصناعية يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها، ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع. كما يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية وتأكيدا لدلك كتب الاقتصادي "روبرت سولو" عن العوامل التي كانت أساسا في زيادة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ما بين 1909_1949 حيث وجد أن سبعة أثمان (7/8) النمو الاقتصادي كان يعزى إلى ضخ رأس المال في الانتاج، وما كان لأي من المتغيرات المعيارية الاقتصادية الأخرى التي درسها، مثل معدل نمو القوى العاملة، أي دور في ذلك. من هنا استنتج "سولو" بأن أهم عامل مفرد في عملية التنمية الاقتصادية إنما يعود إلى التطوير التكنولوجي الذي يعود بدوره إلى البحوث الأساسية ثم البحوث التطبيقية.

ونتيجة الدور الذي تلعبه نشاطات البحث والتطوير في رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة قدراتها التنافسية فقد أقدمت البلدان المتقدمة على تخصيص موارد متعاظمة لتغطية تكاليف هذه النشاطات، إذ تقدر ما تنفقه هذه البلدان على أنشطة البحث والتطوير ما بين 3.5% إلى 5% من إجمالي الدخل الوطني فيها وهناك بعض المؤسسات الصناعية التي تصل مصروفاتها على التجديد التكنولوجي إلى أكثر من 15% من مبيعاتها، كما هو الحال في صناعة الالكترونات الدقيقة وتطبيقاتها كما تنشأ علاقة قوية بين نظم البحث والتطوير، ومنظومة التعليم، أن المرحلة الأخيرة وبوجه خاص مرحلة التعليم العالي هي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات.

وإجمالا فإن أهم المنافع التي تتحقق للمؤسسة نتيجة الانفاق على البحث والتطوير وتجميع رأس المال الفكري يمكن ايجازها فيما يلي:

- ✓ حل مشاكل الانتاج، وزيادة حجمه، دون زيادة مماثلة في التكاليف.
- ✓ تحسين نوعية المنتجات لتصبح أكثر قدرة على التنافس .
- ✓ تقليص تكاليف الانتاج ،من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال .
- ✓ تغيير أو إحلال تقنيات تساعد على استخدام موارد أكثر وفرة، أو أرخص سعرا .
- ✓ تنويع مخرجات الانتاج .

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لإدارة البحوث و التطوير .

أولا: الأفراد: هو من أهم العناصر على الإطلاق ،إذ يقع عليه عبئ تقديم الأفكار وإجراء البحوث و تحويل نتائج هذه البحوث إلى منتجات .

و لابد أن يتميز الباحثون بالقدرة التحليلية، والفضول والاستقلالية و العقلانية، والاستمتاع بالأنشطة العلمية التي يمارسها، و القدرة على العمل في ظل الضغوط، وفي بيئة يحيطها الغموض .

ثانيا: الأفكار :على الرغم من أن الإنسان هو المولد الأول للأفكار . إلا أن هذه الأفكار تحتاج إلى بيئة مناسبة تتولى رعايتها وتقبلها ومناقشتها برؤية مستقبلية متحررة وانفتاح فكري كامل كما أن الأفكار لا تثمر إلا بعد تسويقها في داخل المنظمة وخارجها لتوفير الدعم المادي لها .

ثالثا: التمويل: تحتاج مشروعات البحوث والتطوير إلى تمويل كبير لأنها تنطوي على نشاط إنساني طويل المدى وعالي التكلفة، فالتمويل الجيد هو السبيل الوحيد لتوفير علماء ومعالم وبيئة بحث ملائمة .

رابعا: الثقافة: ثقافة المنظمة هي جزء من البيئة ولكنها من صنع الإنسان وهي تشمل الأشياء المادية كالمعامل ،والأجهزة والمباني والمكاتب والأثاث ،والثقافة المعنوية كالسياسات والأنظمة والقيم والعادات ، بيد ان الأعراف والقيم غير المكتوبة تعتبر من أهم عناصر الثقافة التي تؤثر على الكيفية التي يتم بها إنجاز العمل في مجال البحوث ،تظهر أهمية هذه الأعراف والفروض وتبدوا ظاهرة للعيان إذا ما حاول أحد تحديها أو الخروج عليها.[1]

[1] -جين وترايندس، إدارة منظمات البحوث والتطوير او إدارة المستحيل، خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال، العدد العاشر، السنة السادسة (مايو 1998)، ص2. (shamel.mowe.gov.sa) يوم 18 فيفري 2013

المبحث الثاني: تسيير وتنظيم البحوث والتطوير

المطلب الأول: تسيير نشاطات البحوث والتطوير

إن تسيير نشاطات البحث والتطوير يعتمد أساسا على كفاءة العنصر البشري ومدى فعاليته في التعامل مع الآخرين كما أن أغلب الكتب الحديثة تؤكد أن تسيير مستخدمي البحث والتطوير يستلزم مرونة معتبرة، واستجابة أكثر إضافة إلى أن الاهتمام بأعمالهم واقتراحاتهم وآرائهم يشجعهم على بدل مجهودات أكبر وتحقيق خطوات ايجابية للرفع من انتاجية رقم الأعمال.

الفرع الأول: أساليب تسيير عمال البحث والتطوير[1]

يمكن التمييز بين أسلوبين رئيسيين في تسيير عمال البحث والتطوير وهما:

أ ـ أسلوب الاشراف المباشر: يتم في هذا الأسلوب اعطاء أوامر صارمة، والمتابعة المستمرة للقائمين بنشاطات البحث والتطوير داخل المؤسسة، وحجتهم في ذلك راجع لندرة الموارد من جهة، ومن جهة أخرى احتمال وقوع تهاون من طرف هؤلاء المستخدمين، كما أن تطبيق مثل هذا الأسلوب لا بعض يليق إلا في بعض الحالات النادرة مثل الحرب، كما تنقص فعاليته عندما تقل الموارد المادية والوسائل.

ب ـ أسلوب الإشراف اللين: عكس الأسلوب الأول فإن الأسلوب اللين يمتاز بأكثر انسانية وموضوعية وأكثر حرية، وحتى الوقوع في الخطأ مع اسناد المسؤولية في نفس الوقت لعمال البحث والتطوير والابداع.

الفرع الثاني: رفع فعالية البحث والتطوير[2]

للرفع من فعالية نشاطات البحث والتطوير يستلزم توفر شروط أو مميزات يتصف بها مدير البحث والتطوير من جهة، وتوفر الكفاءة الفنية لعمال الوظيفة وأخيرا الدقة في اختيار مشاريع البحث والتطوير،

لأكثر تفصيل سوف نتطرق لكل نقطة على حدى:

أ ـ مميزات مدير البحث والتطوير: غالبا ما يكون لدى المؤسسات الكبيرة مستخدمين مهمتهم البحث والتطوير، ينتظمون في هيكل عضوي رسمي مرتبط بحجم المؤسسة، وعلى رأس كل هيكل يوجد مسؤول يدعى مدير البحث والتطوير، ومن الخصائص التي تدعم فعاليته وتأدية مهامه ما يلي:

- التكوين والإلمام بشؤون التسيير، وبذل جهود معتبرة في التنظيم والتنسيق والتوجيه والمراقبة.
- الاشراف على المشروع بكيفية تضمن تحقيق أهداف المؤسسة بالدرجة الأولى، من خلال المراقبة والمتابعة للأعمال.
- الإشراف على الباحثين والأعوان بعناية وحزم في آن واحد، نظرا لأن نشاطات البحث و التطوير تختلف عن النشاطات الأخرى، لاعتمادها على الجهد الفكري بدرجة أكبر وعليه فإن توفر هذه الميزات والخصائص في مدير وظيفة البحث والتطوير، دافع و مدعم لنجاح مشاريعها، وتحفز وتشجع لتهيئة ظروف مؤدية إلى الإقدام والمبادرة بين العاملين لتنمية وتأكيد القدرات الذاتية للتطوير والإبداع

ب ـ الكفاءة الفنية لعمال البحث والتطوير:

إذا لم تتوفر الكفاءة الفنية الجيدة في المستخدمين المعنيين بمشاريع البحث والتطوير فإن النتيجة ستكون سلبية لا محالة، ومن أهم الصفات التي يجب أن تتوفر فيهم هي:

---

[1] الجمعية العلمية لنادي الدراسات الاقتصادية، البحوث والتطوير، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ملحقة الخروبة، 2004، ص ص 8-9، الموقع www.clubnada.jeeran.com

[2] نفس المرجع السابق، ص 9.

- أن يكتسبوا معارف تقنية عالية.
- أن تكون لديهم مهارات علمية جيدة.
- أن يكونوا قادرين على فهم وكذلك تفسير النتائج المخبرية.
- أن يتمكنوا من الاستعمال الأمثل للمجالات المتخصصة كمصادر هامة للمعلومات.

كما يتطلب التسيير الفعال، أن يقوم مدير البحث والتطوير بمعرفة القدرات الفردية وتشجيعها والمحافظة عليها بكل الوسائل.

ج ـ اختيار مشاريع البحث والتطوير:

إن الدقة في اختيار المشاريع عنصر أساسي لنجاح البحث والتطوير، وتتوقف هذه الدقة على اشتراك مسؤولي وموظفي وظائف المؤسسة، من وظيفة البحث والتطوير وظيفة التسويق، وظيفة المحاسبة والمالية، والغرض من ذلك الوقوف على الإمكانيات والقدرات والطاقات المتاحة لدى المؤسسة، وجميع المعلومات المتعلقة بالمواد الأولية، بتغير الأسعار، حجم السوق المتوقع، شدة المنافسة، المدة الزمنية، وبالمبالغ اللازمة لإنجاز المشروع.

كما يجب التمييز بين المشاريع قصيرة المدى، والطويلة المدى، فالأولى تصلح عادة لإجراء التحسينات الطفيفة، بينما تعد الأخرى للقيام بتعديلات كبرى، والاثنان يختلفان من حيث الوقت والتمويل، ومستوى الأخطار.

الفرع الثالث: نفقات البحث والتطوير[1]

يعتبر الانفاق على نشاطات البحث والتطوير بمثابة استثمار يدر عائدا، فهو يحتاج إلى تخطيط وفقا لأساليب علمية دقيقة، كما أن القسم الأول من الوظيفة "البحث" أقل تكلفة من "التطوير" ومعرفة التكاليف أمر جد هام بالنسبة للمؤسسة في عملية تقييم الأداء، وذلك بتخصيص مواردها للإنفاق على هذه النشاطات.

أ ـ مبادئ حساب تكاليف البحث والتطوير:

- ✓ فتح حساب خاص بالنشاط ضمن حسابات المؤسسة.
- ✓ القيام بتحليل التكاليف المرتبطة بالوظيفة بالتفصيل وتحديد مركز مسؤولية مدير البحث والتطوير.
- ✓ التمييز بين مختلف التكاليف والأعباء، إذ أن هناك أعباء يمكن تقسيمها مباشرة على النشاط وهناك أعباء أخرى غير ذلك.

ب ـ موازنة البحث والتطوير:[2]

غالبا ما يتم تخصيص جزء من رقم الأعمال لتمويل نشاطات البحث والتطوير، كما تحدد هذه النسبة بناءا على "معطيات واحصائيات من تقارير النشاط السنوية للمنافسين، والمعايير أو المقاييس المطبقة في مختلف القطاعات، وفروع الصناعة المتعلقة بالبحث والتطوير" فهي تمثل قاعدة من خلالها تستطيع المؤسسة تحديد النسبة المخصصة لتمويل نشاطات البحث والتطوير، ومن ثم اعداد جدول مفصل نسجل فيه تقديرات التكاليف، وأعباء مشروع البحث والتطوير، وهذا ما يسمى بالموازنة، ومن بين النقاط التي يجب ملاحظتها في الموازنة هي:

- تحديد التقديرات بكل عناية، وباستشارة الأطراف المعنية.
- تحضير موازنات تفصيلية خاصة بالأقسام، حسب عددها، وعلى أسس زمنية مختلفة (شهرية، فصلية).
- مراعاة اعتماد الموازنات حسب التقييم الموجود.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 9-11.

[2] نفس المرجع السابق، ص 11.

- اظهار النفقات الفعلية والنفقات المعيارية عند كل مرحلة من المراحل لغرض استخراج الفروقات أو الانحرافات وعليه يمكن القول أن الهدف الأساسي من تحديد النفقات هو الوصول إلى نتائج ايجابية، وتحقيق تسيير فعال قائم على الانضباط والدقة، والكفاءة العالية، وبالتالي تحقيق الربحية.

المطلب الثاني: تنظيم وظيفة البحث والتطوير

تحتل وظيفة البحث و التطوير مكانة هامة في تنظيم المؤسسة، بكيفية تسمح بالتنقل الجيد للمعلومات، سواء كانت خارجية عبر وظيفة التسويق، أو داخلية من خلال المشاكل الفنية التي قد تجابه العملية الإنتاجية عبر وظيفة الإنتاج وكذلك المعلومات الناتجة عن العلم و التكنولوجيا المتاحة.

وتتكون وظيفة البحث و التطوير من عمال، وسائل، وإجراءات التسيير، وكلها مجندة لإنجاز مشاريع البحث والتطوير داخل المؤسسة، ويقوم بالإشراف على هاته الوظيفة مسؤول يسمى مدير البحث و التطوير والذي يقوم بتوجيه العمال بغية تنفيذ النشاطات المعنية بالوظيفة حسب المشاريع المحددة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة، و يمكن تمييز الأشكال التالية في تنظيم وظيفة البحث و التطوير داخل المؤسسات الاقتصادية، وهي كالتالي:

1-التنظيم الوظيفي: [1]

في هذا التنظيم يتم تقسيم كل مشروع بحث أو تطوير إلى أجزاء، حيث يسند كل جزء إلى وحدة تنفيذ خاصة، بحيث تتحمل مسؤولية العمليات التي هي من اختصاصها، و يشرف عليها مسؤول خاص، و يتم التنسيق بين الأجزاء و العمليات المنفذة عبر علاقات مباشرة بين مسؤولي الوحدات التنفيذية، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-1: التنظيم الوظيفي.

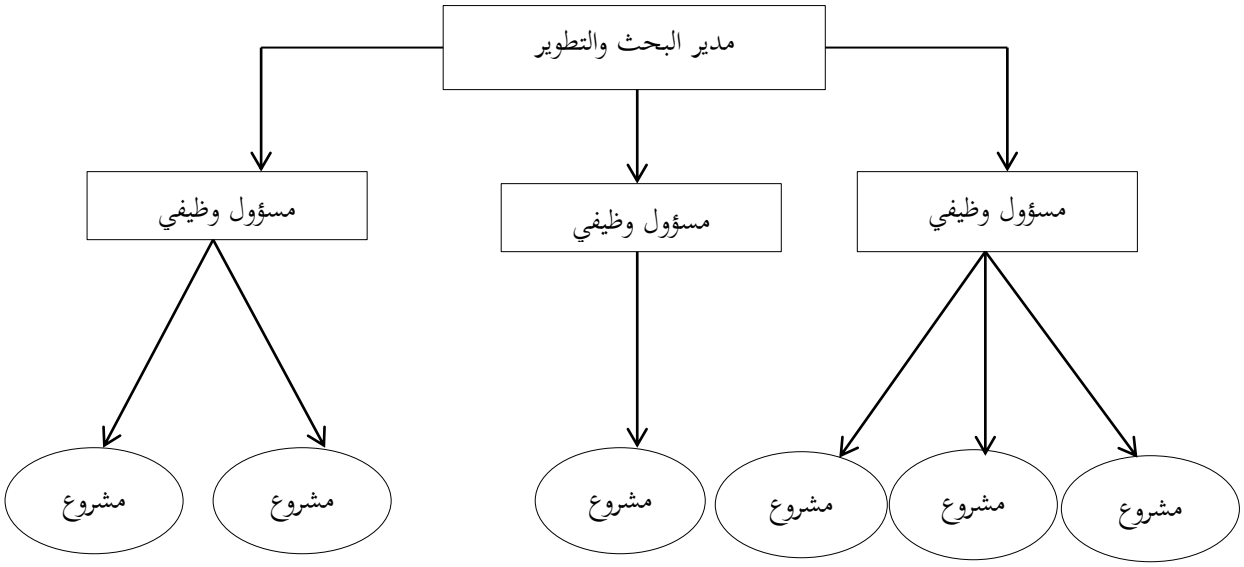

المصدر: جليد نور الدين وزويتة محمد الصالح، الابداع التكنولوجي كدعامة لرفع كفاءة المؤسسات البنكية، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة بومرداس، ص5.

[1]-جليد نورالدين و زويتة محمد الصالح، الابداع التكنولوجي كدعامة لرفع كفاءة المؤسسات البنكية، المركز الجامعي خميس مليانة، جامعة بومرداس، ص ص 4-5.

2-التنظيم حسب المشاريع:[1]

يقوم التنظيم حسب المشاريع على أساس تكوين فريق موحد، يضم مختلف المهندسين أو التقنيين الضروريين لإنجاز مشروع البحث و التطوير، كما تخصص لكل مشروع الإمكانيات البشرية و المادية المحددة له، ويتم تجزئة عمال البحث والتطوير على أساس المشاريع المراد تنفيذها من قبل المؤسسة، و يكلف رئيس كل مشروع بإنجازه حسب التقديرات المحددة مسبقا، (التكلفة، الوقت،...إلخ). ويمكن توضيح هذا النوع من التنظيم في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: التنظيم حسب مشاريع البحث والتطوير

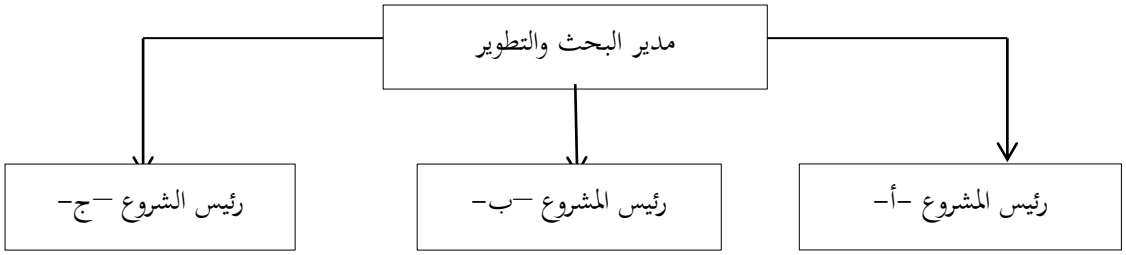

المصدر: نفس المرجع السابق ص 5.

3-التنظيم الشبكي أو المصفوفي لنشاطات البحث و التطوير: [2]

يتم في التنظيم المصفوفي الجمع ما بين التنظيم الوظيفي و التنظيم حسب المشاريع، حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3:التنظيم المصفوفي لنشاطات البحوث والتطوير

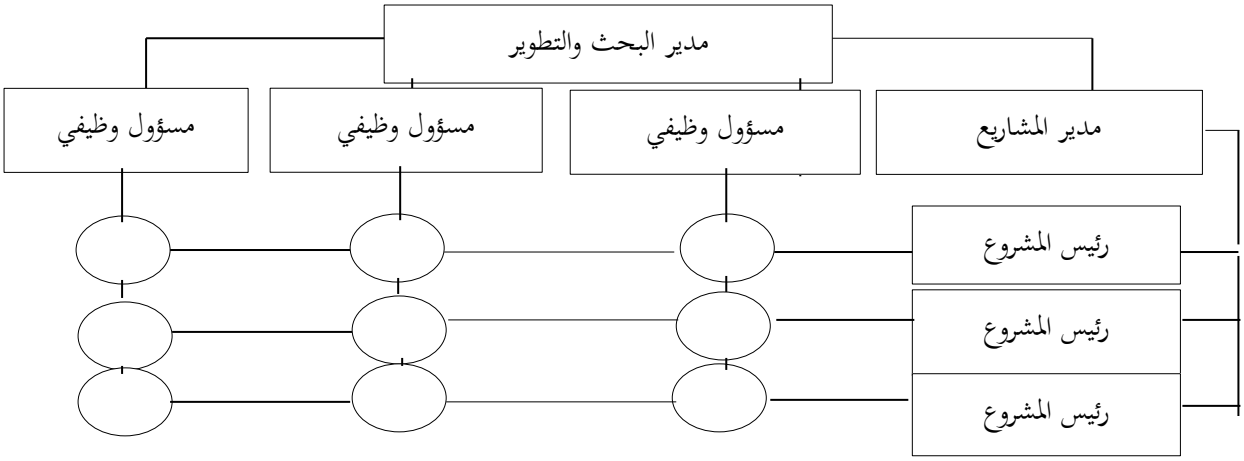

المصدر: نفس المرجع السابق، ص6.

و يتم جمع مختلف عمال البحث و التطوير و تجزئتهم على أساس تخصصهم (المسؤوليات الوظيفية) و يتم تكليف رئيس لكل مشروع بحث تطبيقي يراد إنجازه، بحيث يشرف على فريق عمل الذي يضم عمالا يشتغلون بكيفية دائمة، وبأوقات جزئية، ويضمن عملية التنسيق بين المشاريع مدير خاص بها. ومن إيجابيات هذا التنظيم، هي الاستفادة من كلا التنظيمين السابقين من حيث تقديم عمل جماعي أفضل، واستغلال المعارف، القدرات المتاحة، وفرصا لتبادل المعلومات التقنية، وتمنح لكل مشروع إمكانية اللجوء إلى جميع القدرات و الكفاءات البشرية المتاحة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 5.

[2] نفس المرجع السابق، ص 5-6.

المبحث الثالث: سياسات ومراكز البحوث والتطوير

المطلب الأول: سياسات البحوث والتطوير

من أبرز السياسات التي تهتم بوظيفة البحث والتطوير سواء على المستوى الكلي (الدولة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسة الاقتصادية).

الفرع الأول: سياسات الدولة في مجال البحث والتطوير[1]

يمكن للدولة أن تساهم بقسط كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع نشاطات البحث والتطوير على المستوى الوطني عبر اعتمادها لمجموعة من السياسات الكلية ومن أبرز هذه السياسات ما يلي:

1ـ السياسات المالية والضريبية:

يمكن للدولة أن تؤثر إيجابيا على نشاطات البحث والتطوير والابداع التكنولوجي وذلك من خلال تبني مجموعة من السياسات المالية والضريبية والمتمثلة في الجوانب التالية:

. التخفيض أو الاعفاء من الضرائب: مما يسمح للمؤسسات بالاعتماد على قدرة تمويلها الذاتية بإعادة استثمار مبالغ الضرائب غير المدفوعة إما في تغطية الخطار والخسائر.

. التمويل بالقروض: أي تسهيل منح القروض لمؤسسات القطاعين العام والخاص، نظرا لأن نشاطات البحث والتطوير تتطلب مبالغ ضخمة، إضافة إلى أن استغلال ابداعات المنتوج والطرق الفنية الجديدة يحتاج إلى قروض ومساعدات مالية. ويعتبر العجز في الحصول على التمويل، ونقص الامكانيات المالية، من بين المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية في البلدان النامية إذ تعتمد في أغلب الأحيان على البنوك والمؤسسات المالية كمصدر للدعم، عكس البلدان المتطورة التي تتوفر على هيئات حكومية خاصة تساعد في ذلك.

2ـ السياسة التصنيعية:

ترتكز هذه السياسة على تعزيز جهاز الانتاج بالأخص الصناعي منه، ويأتي ذلك من خلال الاستثمار فيه، إما بإقامة وحدة انتاجية جديدة أو التوسع في وحدة صناعية فعلية، مما يتطلب استعمال فنيات انتاج فعالة من جهة، والحرص على جودة المنتوج من جهة أخرى

ولتحقيق كل هذه المتطلبات لابد من مباشرة نشاطات البحث والتطوير والابداع التكنلوجي، فكلما كانت السياسة مركزة على النشاط التصنيعي كلما زاد حجم الاستثمارات في مجال البحوث التي تهدف إلى تطوير هذه الأخيرة.

3ـ انشاء مراكز البحث التطبيقي:

تنشأ هذه المراكز خيصا بغرض تركيز الجهود والموارد لحل المشاكل التي تصادف المؤسسات الاقتصادي في تأدية نشاطاتها في أقرب وقت وبنظرة شاملة، أي من مختلف الزوايا والجوانب المتعلقة بالمشكلة كما يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المراكز فالنوع الأول يقوم حسب القطاعات الاقتصادية والفروع الصناعية مثل: مراكز البحث التطبيقي للصناعات الخفيفة، مراكز البحث التطبيقي للصناعات الإلكترونية....إلخ.

[1] عرابة الحاج وآخرون، الملتقى الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية مداخلة بعنوان وظيفة البحث والتطوير لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007 ص ص 6-7. (ratoulrecherch.Arabblogs.com)

أما النوع الثاني فيقوم على مستوى الوطن، حيث عادة ما تنشأ قبل مراكز والمؤسسات الاقتصادية في حالة عدم وجود مراكز خاصة بها.

وعليه تعتمد هذه المراكز إلى تصور ووضع النماذج لمنتجات وأساليب انتاج جديدة، وتقديم الآراء والاقتراحات والنصائح والارشادات التقنية في شتى المجالات التي تهتم أو تختص بها، وذلك نظرا والمعارف المتوفرة من جراء الخبرة والمعاملة.

4ـ توفير الحماية القانونية للاختراعات:

تعتبر هذه السياسات من أهم ما يجب على الدولة القيام به لأنه ليس من المنطق أو الطبيعي أن نبذل جهود وتنفق أموال في بحوث واختراعات معينة دون التفكير في حماية مخرجها ومن أشكال الحماية القانونية هناك براءة الاختراع، العلامة، النموذج وسوف نقوم بشرح كل على حدى:

. **براءة الاختراع:** "وهي شهادة أو وثيقة تمنحها هيئات رسمية معينة تتضمن الاعتراف باختراع ما، ويخول لصاحبه (شخص كان أو مؤسسة) حق الملكية وبالتالي حرية الاستعمال".

. **العلامة:** "هي حالة عدم الحصول على براءة الاختراع، يمكن للمؤسسات على وجه الخصوص أن تطالب بحماية منتوجاتها بعلامة، وهي عبارة عن اسم أو رمز تختاره المؤسسة قصد تمييز منتوجاتها عن غيرها من المنتجات المتوفرة في الأسواق، وبالتالي حماية شهرة المحل وضمان الفوائد المترتبة عن ذلك".

. **النموذج:** ترتبط حماية النماذج بالخصائص الشكلية والمميزة للمنتجات الجديدة، وأهمية هذه الحماية ليست قانونية، بينما تتمثل في إبراز اسم الشخص أو المؤسسة، مما يسمح له بتحقيق غايات معينة يمكن أن تكون مادية أو غير ذلك.

الفرع الثاني: سياسات المؤسسة في مجال البحوث و التطوير[1]

1ـ الحوافز: عادة ما تقوم المؤسسات بتشجيع الأفراد على بدل مجهودات أكبر في مجال البحث والتطوير والابداع التكنولوجي، من خلال تحفيزهم وتقديم علاوات مختلفة بهدف تحسين الأداء، ويمكن حصر الحوافز في مختلف الهدايا والجوائز التي تمنح للمخترعين والمبدعين بعد إثبات فعالية أعمالهم، وذلك من بمراعاة الاحتياطات الشخصية والعائلية للأفراد مثل السكن، السيارات، التجهيزات، الترقية في الوظيفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ربط الحوافز بالقيمة التقديرية لأعمالهم ومدى انتفاع المؤسسة من الاختراعات والابداعات المحققة.

2ـ الارتباطات: ونقصد بها جملة العلاقات التي تنشئها المؤسسة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وكذا المؤسسات العلمية ومراكز البحث التطبيقي، ومن الأسباب التي تجعل المؤسسة تلجأ إلى القيام بمثل هذه الارتباطات نذكر ما يلي:

- سد الاحتياجات والفراغات الناتجة عن نقص قدرات وامكانيات المؤسسة وجعلها أكثر فعالية.
- الحاجة إلى التعاون مع الأطراف الأخرى (مؤسسات علمية، مراكز بحث قطاعات....إلخ) للتغلب على الصعاب إزالة العقبات من خلال التعرف على الناس والخبراء في الملتقيات مثلا وتقوية علاقات العمل وتبادل الخبرات....إلخ.
- الاستفادة من المعلومات في كل ما يتعلق بالنصح والرشد، المعلومات التقنية المعارف الجديدة والدقيقة، الاقتراحات والتوجيهات حول كيفية تحسين التسيير والأداء.
- ضمان نوع من الأفكار، المعارف، و الحلول.
- إبرام اتفاقيات تعاقدية لفترات زمنية محددة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 7.

من هنا تتجلى أهمية العناية بوظيفة البحث والتطوير داخل هذه المؤسسات وإيلائها أهمية بالغة عبر دعمها وإمدادها بمختلف الكفاءات البشرية والتمويل اللازم، وإن كانت المؤسسات الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة قد أخذت هذه الأهمية في الحسبان، تبقى مؤسساتنا في العالم العربي، وفي الجزائر تتغاضى عن إنشاء ودعم هذه الوظيفة الحيوية .

المطلب الثاني: مراكز البحوث والتطوير[1]

تختلف مراكز البحوث والتطوير التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة باختلاف الأهداف و في هذا الصدد هناك ثلاث أنواع من مراكز البحوث والتطوير:

1- مراكز تكييف المنتجات les centres d'adaptation des produits

ويتم اقامتها في الأسواق الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات وهذه المراكز تمثل المرحلة الأولى لتدويل نشاطات البحوث والتطوير، وهي تستجيب للتكامل المتزايد للأسواق إلى ضرورة تكييف تلك المؤسسات منتجاتها بشكل أفضل وفقا لخصائص المستهلكين في الدول المضيفة.

2- المراكز العالمية للإبتكار(les centres globaux d'innovation)

وهي تعكس سيرورة تجزئة قائمة على الكفاءات التكنولوجية للدول، وهذه المراكز تهدف إلى تحسين النشاطات التكنولوجية الموجودة أو خلق أصول تكنلوجية، وفي الواقع فإن وجود الكفاءات العلمية والتكنلوجية المتقدمة (pointues) في مختلف مناطق العالم، مع ضعف قابلية تحويلهم الدولي (transférabilité international faible) تجبر الشركات المتعددة الجنسيات على التموضع في تلك المناطق ويمكنها أيضا أن تستفيد من حداثة وألا تعاني من تأخر تكنولوجي محتمل.

3- مراكز الترشيد (les centres de rationalisation)

وهي تستجيب إلى منطق قريب من ذلك المتعلق بالنشاطات الانتاجية، فهي تسمح بالاستفادة من أفراد باحثين ذو تكاليف أجرية ضعيفة متاحة في الدول الصاعدة، واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سهلة التنسيق بل لتحويل المعارف التي تم انتاجها.

وهنا لابد من الاشارة إلى أن نشاطات البحوث والتطوير في الدول النامية لم تعد تهدف فقط إلى تكييف تكنولوجيات وفقا للظروف المحلية، بل أصبحت تنطوي بصورة متزايدة على نشاطات بحوث وتطوير ابتكارية متضمنة تطوير تكنولوجيات للأسواق الإقليمية والعالمية.

[1] خالد عبد الوهاب، انعكاس الاستثمار الأجنبي على البحث والتطوير، مع بعض التصرف الاقتصادي، العدد1968، 25 سبتمبر 2006 على العنوان التالي: http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2006/9/25/BARI2.HTM

خلاصة الفصل:

البحث والتطوير يعد المصدر الأساسي للإبداع، حيث أصبح خاصة في البلدان الصناعية يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها، ذلك أنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع.

ومن خلال هذا الفصل تناولنا بعض ما يتعلق بالبحوث والتطوير من حيث ماهيتها، أهميتها،... ثم بعد ذلك معرفة كيفية تسيير وتنظيم نشاطات البحوث والتطوير بالإضافة إلى محاولة التعرف على أهم السياسات ومراكز البحوث والتطوير.

الفصل الثالث

تدويل وظائف البحوث والتطوير وانعكاساتها على الدول المضيفة

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: ماهية تدويل وظائف البحوث والتطوير
- المبحث الثاني: انعكاسات تدويل وظائف البحوث والتطوير على الدول المضيفة النامية
- المبحث الثالث: حالة شركة موتورولا MOTOROLA

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سوف نحاول الجمع بين الفصل الأول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والفصل الثاني البحوث والتطوير وذلك من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نشاطات البحث والتطوير ومدى انعكاساتها على الدول المضيفة حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في مجال البحوث والتطوير من خلال استحواذها على حصة كبيرة من نفقات البحث والتطوير على المستوى العالمي. كما سعت هذه الشركات إلى تبني استراتيجية تدويل نشاطات البحوث والتطوير التي أصبحت وسيلة أساسية لتلك الشركات لتعزيز وزيادة قدرتها التنافسية. ولقد حاولنا التطرق لكل ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية تدويل وظائف البحوث والتطوير.

المبحث الثاني: انعكاسات تدويل وظائف البحوث والتطوير على الدول المضيفة النامية.

المبحث الثالث: حالة شركة موتورولا.

المبحث الأول: ماهية تدويل وظائف البحوث والتطوير.

المطلب الأول: ماهية ظاهرة التدويل

لقد تغيرت استراتيجيات الذهاب إلى الأسواق الخارجية لمعظم الشركات عما كانت عليه في الخمسينات من القرن العشرين وأصبح الشكل الرئيسي لهذه الاستراتيجيات هو المشروعات المشتركة، ومن المعروف أن الشكل الرئيسي للتصدير في الفترة ما قبل خمسينات القرن العسرين كان يعتمد على قيام الشركات القومية بنفسها بعملية التصدير إلى الأسواق الخارجية، غير أن نمو ظاهرة الشركات العالمية أدى إلى تغيير هذه الاستراتيجيات والاتجاه إلى تدويل الأنشطة الانتاجية والتسويقية من خلال الاستثمارات الأجنبية أو الدخول في مشروعات مشتركة أو منح تراخيص الانتاج بالدول الأخرى أو غير ذلك من استراتيجيات الدخول إلى الأسواق الأجنبية وهناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة التدويل وتعتمد هذه النظريات في تفسيرها لظاهرة الأنشطة التسويقية وعلى تحليل محددات ودوافع الشركات الدولية للاستثمار في الخارج ونستخلص من التحليل أن هناك مجموعة متباينة من العوامل التي ساعدت في نمو ظاهرة التدويل وأهمها:

1-احترام المنافسة على المستوى الدولي: إذ أنه من المعروف أن المنافسة في عدد كبير من المنتجات أصبحت أشد حرة من ذي قبل ويرجع ذلك إلى دخول منافسين جدد إلى حلبة المنافسة ممن ينتمون إلى مجموعة الدول حديثة العهد بالتصنيع فضلا عن نمو ظاهرة تنويع المنتجات وقصر دورة حياتها.

2-ارتفاع نفقات البحوث والتطوير: يرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى أن التغيرات التكنولوجية أصبحت اليوم أكثر سرعة من الأمس محاولة تتبع التغيرات التكنولوجية والحفاظ على المزايا الاحتكارية لأي شركة، فإن هناك ضرورة لزيادة حجم الانفاق على البحوث والتطوير بهدف تحديث خطوط الانتاج وتطوير وتهيء المنتجات غير أن هذا الوضع يحتوي على مخاطر كبيرة، مما دفع بالكثير من الشركات إلى البحث عن صورة من صور التعاون في مجال البحوث والتطوير على مستوى العالم بحيث أصبح من الأمور العادية أن نجد عددا من الشركات الأوروبية واليابانية تشترك معا في برنامج لتطوير انتاج محركات الطائرات أو قيام شركة فيليبس بالاشتراك مع شركتين فرنسيتين في الانفاق على برنامج لتطوير أجهزة الاتصال الحديثة لنقل الموجات القصيرة وذلك بهدف مواجهة المنافسة اليابانية وكذا الحال بالسبة لشركات صناعة السيارات العالمية.

3-صعوبة النفود إلى الأسواق الخارجية: وكان نتيجة لارتفاع حواجز الدخول للأسواق الخارجية أمام الشركات بسبب احتدام المنافسة وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير والمشاكل الناجمة عن التوزيع، النقل والترويج إذ بدأت هذه الشركات في البحث عن وسائل جديدة للدخول إلى الأسواق الخارجية ومن أهم هذه الوسائل هو التعاون[1] مع الشركات الأخرى، لتخفيض نفقات البحوث والتطوير من ناحية وتوسيع نطاق السوق ومنه محاولة تخفيض نفقات الانتاج للحفاظ على الوضع التنافسي للشركة في الأسواق العالمية.

4- الحاجة إلى التكامل الأفقي والرأسي بين الشركات: إن زيادة هذا التكامل يشير إلى وجود نوع جديد من تقسيم العمل بين الشركات الدولية، إذ لا توجد شركة مهما كانت تستطيع بمفردها اختراق الأسواق الدولية والحفاظ عليها، والتعاون هنا لا يحل محل المنافسة فتقسيم العمل كما قال آدم سميث محدود بحجم السوق ونظرا لأن أسواق اليوم أصبحت عالمية فإن التخصص وتقسيم العمل على نحو دقيق أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل نتيجة لتعاظم أهمية تحقيق وفورات الحجم ومن ثم فإن الشركات وهي

[1] نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ص ص48-50.

في إطار رسم سياستها التسويقية أصبحت مجبرة على التعاون بشكل أو بآخر مع غيرها من الشركات لتحقيق درجة من درجات التكامل الأفقي وترشيد تكاليف الانتاج وقد أدى هذا الاتجاه إلى نمو ظاهرة التدويل .

5- الاستفادة من المواهب البحثية المنتشرة في العالم: يعتبر هذا العنصر من أهم العوامل المسؤولة عن نمو ظاهرة التدويل في الفترة الراهنة، إذ أن المواهب البحثية منخفضة التكاليف قد تكون منتشرة في دول أخرى غير الدولة الأم للشركة الدولية، ويتوافر بهذه الدول العديد من المهارات البشرية بتكاليف أقل، فالهند على سبيل المثال لديها أكبر عدد من المهندسين في العالم بعد أمريكا وروسيا، ولهذا السبب فإن بعض شركات الالكترونيات مثل تكساس الأمريكية TEXAS INSTRUMENTS قد نقلت نشاط البحوث والتطوير إلى هناك للاستفادة من المهارات البشرية منخفضة التكاليف.[1]

المطلب الثاني: اتجاهات تدويل وظائف البحوث والتطوير.

الفرع الأول: تدويل البحوث والتطوير

إن التطور الكبير الذي عرفه نشاط البحث والتطوير على المستوى العالمي وإدراك أهميته بالنسبة للدول والشركات أفرز وضعا جديدا لم يعرف من قبل يتمثل في نشاط البحث والتطوير، باعتبار أن توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي لأصبح ظاهرة عادية وأمرا مفروضا للمحافظة على تنافسيتها لأطول فترة ممكنة، فهي تحتاج وبشكل مستمر إلى تكييف التكنولوجيات المحلية لكي تبيع انتاجها بنجاح في البلدان المضيفة، لذلك كان تدويل قدر معين من نشاط التطوير ضروريا لإنجاز ذلك. والمثير للانتباه للبحث والتطوير لم يعد يحتفظ به في البلد الأم للشركات متعددة الجنسيات، بل على العكس أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإنشاء مرافق للبحث والتطوير في بعض الدول النامية خاصة دول جنوب شرق آسيا، بحيث يستهدف نشاط البحث والتطوير الأسواق العالمية بشكل مستمر.

لم يكن تدويل نشاط البحث والتطوير متوقعا خاصة باتجاه الدول النامية لأنه يتطلب توفر المهارات والمعرفة الواسعة والدعم الكبير وهي خصائص تتميز بها عادة الدول المتقدمة التي تتوفر على أنظمة ابتكار وطنية وقوية علاوة على ذلك يعد البحث التطوير أقل الأنشطة الاقتصادية قابلية للتجزئة لأنه يتضمن المعرفة التي تمثل أهمية استراتيجية بالنسبة للشركات والدول ويتطلب تبادلا كثيفا بها. وليس من السهل على كل الدول النامية أن تشترك في عملية البحث والتطوير غير أن هذا التدويل لا يفتح الباب أمام نقل التكنولوجيا إليها من دول أخرى وحسب بل يتعداه إنتاج التكنولوجيا وتدعيم القدرة التكنولوجية للدول المضيفة ومن ثم قدرتها التنافسية.[2]

الفرع الثاني: الاتجاهات العالمية في تدويل وظائف البحوث والتطوير.

نظرا لأهمية التكنولوجيا ودورها الكبير في تحسين أداء الدول على المستوى العالمي أصبحت الحاجة ملحة إلى بذل جهود معتبرة لتطوير هذه التكنولوجيا من خلال نشاط البحث والتطوير الذي عرف سلسلة من التطورات مكنته من احتلال موقع الريادة ضمن مختلف النشاطات الاقتصادية للدول المتقدمة خاصة.

أولا: الانفاق على البحث والتطوير

تبرز أهمية نشاط البحث والتطوير من خلال الانفاق المتزايد للدول والشركات سيما الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر المحرك الرئيسي له، ففي أواخر الثمانينات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تنفق ما

[1] نفس المرجع السابق، ص 51

[2] كلثوم كبابي، التنافسية وإشكالية الاندماج في الإقتصاد العالمي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008 ص 113.

اجماله 630 مليون دولار يوميا على البحث والتطوير وقفز هذا الرقم ليصل إلى مليار دولار سنة 1993، واستمر الانفاق في الارتفاع وتركز أساسا في الدول المتقدمة وهو ما يشير إليه الجدول أدناه

الجدول رقم 3-1: إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير خلال الفترة 1991-2002 (سنوات مختارة)

السنوات / المناطق	1991		1996		2001		2003	
	القيمة	الحصة إلى اجمالي الانفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى اجمالي الانفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى اجمالي الانفاق العالمي	القيمة	الحصة إلى اجمالي الانفاق العالمي
العالم	438	100	575,6	661.4	661.5	100	676.5	100
الدول المتقدمة	427	97.48	531	605	605	91.47	619	91.5
الدول النامية	10.9	2.49	39.5	51.9	51.9	7.85	51.6	7.67

المصدر: كلثوم كبابي، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2007-2008 ص ص 114-115.

الملفت للنظر هو ضخامة الأموال الموجهة للانفاق على البحث والتطوير من طرف الشركات، الأمر الذي يؤكد أن هذا النشاط في صميم القدرة التنافسية وضروري لتحقيقها، وفي الواقع أن انفاق بعض الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة على البحث والتطوير يفوق انفاق كثير من الدول وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل3-1: الانفاق على البحث والتطوير من جانب نخبة من الشركات متعددة الجنسيات لسنة 2002 (مليار الدولارات).

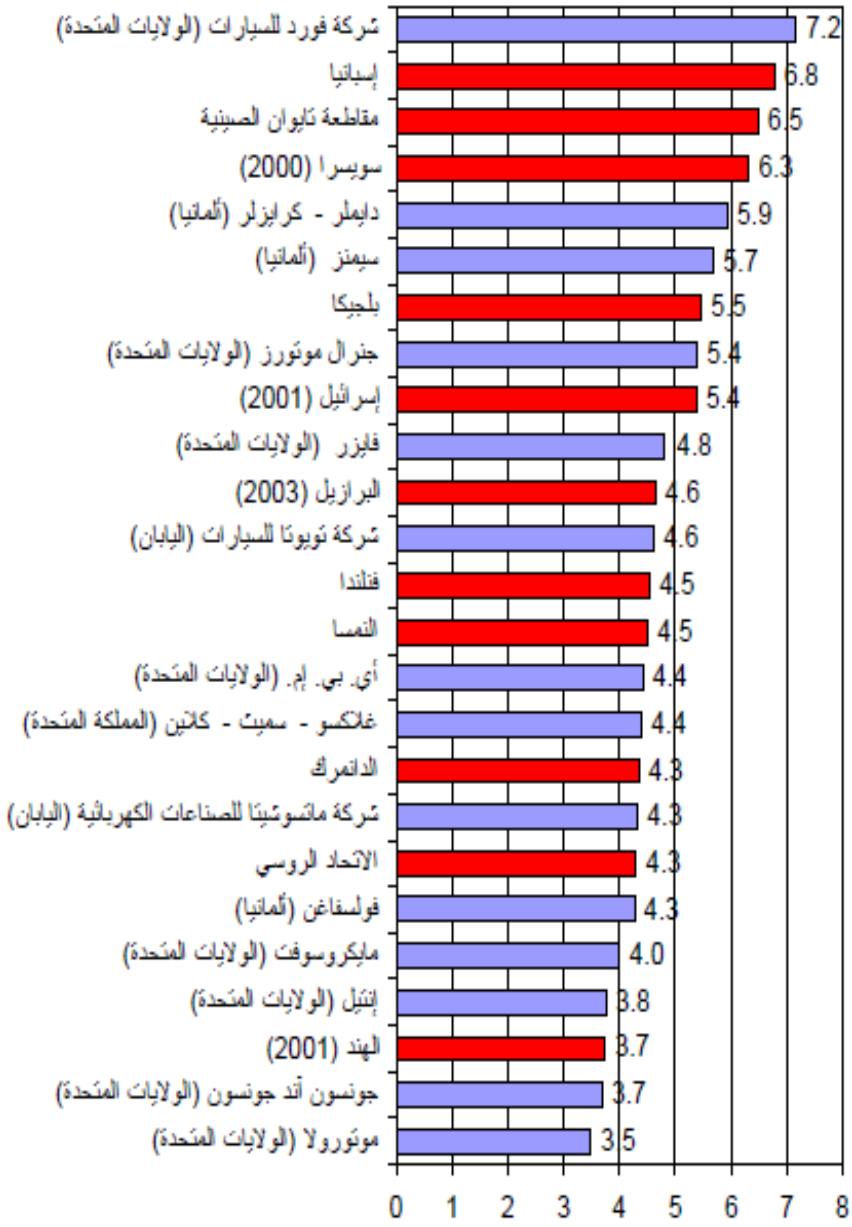

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير 2005، ص 32.

إن إلقاء نظرة على هذه الأرقام يفضي إلى ملاحظتين: الأولى تكمن في أن الانفاق العالمي على البحوث والتطوير استمر في الارتفاع لفترات طويلة فانتقل من **438** مليار دولار سنة **1991** إلى **576** مليار دولار سنة **1996** بمعدل نمو سنوي قدر بـ 4.4% في هذه الفترة ليواصل الارتفاع مسجلا حوالي 677 مليار دولار سنة 2002 بمعدل نمو سنوي 2.8% منذ 1996، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في التركز الجغرافي للإنفاق على البحث والتطوير ففي الفترة 1996-2002 بلغ نصيب أكبر عشر

دول منفقة ما يزيد عن 86% من الاجمالي العالمي للإنفاق (4/5) ثمانية منها تنتمي إلى الدول المتقدمة تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في حين لم يرد ضمن المجموعة سوى بلدين ناميين هما الصين وجمهورية كوريا.

جدول رقم 3-2: عشرون أكبر شركة منفقة على البحث والتطوير في العالم لسنة **2003** (**مليون دولار**)

	World		
World Rank	**Coporation**	**Home economy**	**R&S Spending**
1	Ford motor	united states	6841
2	Pfizer	United states	6504
3	DaimlerChrysler	Germany	6409
4	Siemens	Germany	6340
5	Toyota Motors	Japan	5688
6	General Motors	United states	5199
7	Matsushita Electric	Japan	4929
8	Volks wagen	Germany	4763
9	IBM	United states	4614
10	Nokia	Finland	4577
11	Glaxosmitnkline	United Kingdom	4577
12	Johnson et Johnson	United states	4272
13	Microsoft	United states	4249
14	Intel	United states	3977
15	Sony	Japan	3771
16	Honda motor	Japan	3718
17	Ericsson	Sweden	3715
18	Roche	Switzerland	3715
19	Motorola	United states	3439
20	Novartis	Switzerland	3426

المصدر: كلثوم كبابي، نفس المرجع السابق ص 116.

قامت ست شركات متعددة الجنسيات (فورد وفايزر وديملر–كرايزلر وسيمنز وتويوتا وجنرال موتورز) بإنفاق أكثر من 5 مليارات دولار على البحث والتطوير سنة 2003 للشركة الواحدة في حين لم يكن مجموع الانفاق على البحث والتطوير لدى الدول النامية، قريبا من 5 مليار دولار أو يتجاوزها في البرازيل والصين وكوريا والتايوان الصينية.

وقد تركز الانفاق في بعض الصناعات خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصناعة السيارات والصناعة الصيدلانية، وهي أكثر الصناعات التي عرفت تطورا كبيرا ومنتجات جديدة ومنافسته شديدة في الأسواق العالمية لأن الريادة التكنولوجية دون البحث المستمر ليست كافية، إن كثافة الانفاق على نشاط البحث والتطوير يدل على تميز الدول والمؤسسات بقدرة كبيرة على الاختراع الكبير للدول والمؤسسات، وينعكس نشاط الابتكار والاختراع بشكل مباشر وايجابي على أداء الدول والمؤسسات لذلك يعتبر عبئا ثقيلا على كاهل الدول وحجر عثرة في طريق اندماجها بشكل ايجابي في الاقتصاد العالمي لأنه يتطلب تكاليف باهظة ويستلزم مخابر بحث ويحتاج إلى دعم كبير من طرف الدول ويستوجب توفر نظم قوية للابتكار والاختراع خاصة قوانين حماية الملكية الفردية[1]

المطلب الثالث: مراحل ودوافع تدويل وظائف البحوث والتطوير

الفرع الأول: مراحل تدويل وظائف البحوث والتطوير

لقد مرت عمليات تدويل البحوث والتطوير على عدة مراحل حتى وصلت إلى مرحلة الاهتمام بالدول النامية كموقع لتوطين نشاطات البحوث والتطوير.[2]

1–الموجة الأولى منذ الستينات: تتعلق أساسا باستغلال الأصول وكانت ترمي إلى تكييف المنتجات مع الأسواق المحلية.

2–الموجة الثانية في السبعينات: وكانت موجهة في المقام الأول إلى تكييف منتجات جديدة معينة مع أسواق محلية محددة.

3–الموجة الثالثة في الثمانينات: كان تدويل أنشطة البحوث والتطوير ناجما عن حاجة الشركات إلى إيجاد خبرات مكملة في الخارج وأساسا في بلدان متقدمة أخرى، وتعزز هذا الاتجاه منذ التسعينات فما بعدها.

4–الموجة الرابعة: تزايد اللب على الخبرة العلمية حجما ونطاقا بحيث لم يكن بالإمكان تلبيته بسهولة دون التوسع على الصعيد الدولي، وفي هذه المرحلة تعاظمت أهمية أنشطة البحوث والتطوير التي تزيد من الأصول وبدأت البلدان النامية تتزايد أهميتها بوصفها بلدان مستضيفة ومنشأة للاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحوث والتطوير على السواء.

ومن الناحية النظرية، تعتبر عمليات تدويل البحوث والتطوير عن طريق القيام بها في الدول النامية أمر متوقع وغير متوقع في الوقت نفسه، ويعتبر أمر متوقع لسببين:

السبب الأول: هو توقع قيام الشركات المتعددة الجنسيات بقدر من البحوث والتطوير (من النوع التكيفي) يلي قيام الشركات المتعددة الجنسيات بزيادة انتاجها في الدول النامية.

السبب الثاني: هو أن نشاط للبحث والتطوير تعتبر شكل من أشكال أنشطة الخدمات وهو بهذا شأنه شأن الخدمات الأخرى فيتجزأ فيجري القيام بأجزاء معينة في الأماكن التي يمكن أداؤها فيها بأكبر كفاءة، وفي الواقع، وحسب دراسة استقصائية تناولت أكبر الشركات في أوروبا قام بها الانتكاد وشركة "رولاند بيرجير" في سنة 2004، فإن كل وظائف الخدمات بما فيها البحوث والتطوير هي نشاط خدمي له احتياجاته من المهارات المعرفة الكبيرة والدعم وهي احتياجات كان تقليديا تليها فقط في الدول المتقدمة التي تملك أنظمة ابتكار وطنية قوية بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البحوث والتطوير أقل الأنشطة الاقتصادية قابلية للتجزئة

[1] كلثوم كباي، نفس المرجع السابق ص 118.

[2] خالد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

وهذا بسبب تضمنها للمعرفة التي تمثل استراتيجية للشركات وأيضا بسبب أنه كثيرا ما يتطلب تبادلا كثيفا للمعرفة، التي الكثير منها ضمني، بين المستعملين والمنتجين داخل مجموعات متشابكة محلية.[1]

*ولقد شهد عام 2005 إقامة 315 مشروع استثمار أجنبي مباشر جديد في مجال البحوث والتطوير في جنوب شرق آسيا، أربعة أخماس تلك المشاريع تم اقامتها في الهند والصين[2] حيث أصبحت هاتين الدولتين في السنوات الأخيرة رائدتي العالم النامي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في البحوث والتطوير بسبب سعة السوق وسرعة نموها ووفرة المهندسين والعلماء بتكلفة منخفضة[3]، فلقد ارتفع عدد مراكز البحوث والتطوير المستثمرة من طرف الأجانب إلى 750 مركزا في الصين بنهاية سنة 2005 ففي صناعة السيارات نجد مثلا أن شنغهاي ج.م **(Shanghai GM)** وشانغهاي فولكسفاغن (Shanghai Volkswagen) توسع من مراكز البحوث التطوير الموجودة.[4] ونجد أيضا في الهند أن الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات قامت باستثمارات في مراكز للبحوث والتطوير مثل: سيسكو (Cisco) هوات باكارد **(Hewlett-Packard)** لوسنت (Lucent) ومايكروسوفت (Microsoft).[5]

الفرع الثاني: دوافع تدويل وظائف البحوث والتطوير في اقتصاديات الدول المضيفة.

هناك عدة أسباب تدفع الشركات للجوء إلى الدول النامية لموقعة أنشطة البحوث والتطوير يمكن ايضاحها على أساس 3 مستويات[6]

1-في الدول الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات:

_ ضغط تنافسي متزايد ⟵ سباق على الابتكار (course à l'innovation)

_نقص المهندسين والعلماء.

_ارتفاع تكاليف البحوث والتطوير في الدول المتقدمة.

2-في الدول المضيفة:

_أسواق وأجهزة الانتاج (appareils de production) في توسع.

_إتاحية (disponibilité) متزايد من المهندسين والعلماء.

_تكاليف تنافسية.

3-عوامل مرتبطة بسياسات الدول المضيفة:

- ✓ أنظمة ابتكار أفضل.
- ✓ حوافز أكثر استهدافا.

---

[1] ملخص لتقرير الإستثمار العالمي 2005 الصادر عن UNCTAD، ص 26.

[2] UNCTAD: World Investment Report 2006: FDI from developing and transition economies: implications for development. New York and Geneva:United Nations., P.56. (http://www.unctad.org)

[3] خالد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

[4] UNCTAD: World Investment Report 2006, op. cit., P.56.

[5] UNCTAD: World Investment Report 2004: The Shift Towards Services. New York and Geneva:United Nations., P.157. (http://www.unctad.org)

[6] Kalman Kaloty: Internationalisation de R et D: tendances récentes, service de l'analyse des questions d'investissent CNUCED, réseaux mondiaux d'innovation-ANRT/IFRI 30 novembre 2005, IFRI, Paris, sur: http:// www.anrt.asso.fr /fr/pdf/ kalman_kaloty_CNUCED_RMI_30_11_2005.pdf.

- ✓ حماية معزز لحقوق المكية الفكرية.
- ✓ التحرير الاقتصادي.

بالإضافة إلى كل هذا هناك عوامل من شأنها أن تدفع إلى الاعتقاد باستمرار تدويل عمليات البحوث والتطوير:[1]

1-الضغوط التنافسية على الشركات من المحتمل أن تظل شديدة، مما يجبرها على القيام بمزيد من الابتكار.

2-الحاجة إلى مرونة أكبر في مجال البحوث والتطوير استجابة للتغيرات التكنولوجية السريعة تتطلب أعداد هائلة من موظفي البحوث ومجموعة واسعة من التخصصات، كما أنها تلزم بالقيام بأنشطة البحوث والتطوير في الأماكن التي تتوفر فيها تجمعات الباحثين من هذا القبيل.

3-شيخوخة السكان في الكثير من البلدان المتقدمة من المحتمل أن تسفر عن عدم كفاية عرض المهارات المتخصصة الحديثة، مما يجبر الشركات المتعددة الجنسيات على البحث في أماكن أخرى عن مهارات فنية.

4-البلدان النامية التي تشترك في تدويل البحوث والتطوير ستقوم تدريجيا عن طريق عمليات التعلم التراكمية التي تشترك فيها مشاريع أعمال ومؤسسات محلية، بتدعيم قدراتها على إجراء المزيد من البحوث والتطوير.

[1] ملخص لتقرير الاستثمار العالمي 2005، مرجع سبق ذكره ص ص 40-41.

المبحث الثاني: انعكاسات تدويل وظائف البحوث والتطوير على الدول المضيفة النامية

المطلب الأول: الفوائد المحتملة (الايجابيات المحتملة).

لا تخلو عمليات تدويل أنشطة البحوث والتطوير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، كغيرها من الظواهر، من انعكاسات على الدول المضيفة النامية، والتي يمكن ايضاحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-3: الانعكاسات المحتملة لتدويل البحوث والتطوير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

الفوائد المحتملة	التكاليف المحتملة
• تحسين هيكل وأداء نظام الابتكار الوطني • المساهمة في تطوير الموارد البشرية (التوظيف في البحوث والتطوير، دعم التعليم العالي، آثار هجرة الأدمغة العكسية). • تداعيات المعرفة. • المساهمة في التأهيل (upgarading) الصناعي.	• تقليص حجم البحوث والتطوير المحلية الموجودة أو فقد الرقابة على التكنولوجيا. • تعويض غير عادل للملكية الفكرية المطورة محليا. • الإزاحة (crowding out) في سوق العمل، ضرر محتمل للبحوث الأساسية. • آثار سلبية ممكنة لتجزئة نشاطات البحوث والتطوير* • سباق إلى القاع (race to the bottom) وسلوك غير أخلاقي.

Source: unctad: world investment Report 2005, op.cit., extracted from table VI.1 ,P180.

*ثم وضع هذا العنصر في محل العنصر الآخر "تسرب التكنولوجيا".

- **تحسين هيكل وأداء نظام الابتكار الوطني:**

جاءت فكرة النظام الوطني للابتكار (NIS) أو (Nation Innovation System) من طرف البروفيسور كريستوف فريمان (Chistopher Freeman). ويتمثل جوهر هذه الفكرة في أن الأداء التكنولوجي لدولة أو حتى مؤسسة لا يعتمد على حجم الموارد المتاحة ولكن على الاستعمال الجيد لها ومتابعتها.

بعبارة أخرى فإن قدرة الابتكار الحقيقية ليست نتاج رؤوس الأموال والتكنولوجيا ولكنها نتاج طريقة الاستعمال والاستغلال.[1] والمؤسسات تعتبر المركبة الأساسية في نظام الابتكار الوطني. ففي أغلب الدول المتقدمة تعتبر المؤسسات المبتكر الأساسي في وضع التكنولوجيات في الانتاج في حين أنه في الدول النامية فإن المؤسسات تقوم فقط بجزء صغير من البحوث والتطوير حيث أن معظم البحوث والتطوير تقوم بها الجامعات والمؤسسات البحتية الحكومية وهي أحيانا بحوث منفكة عن القطاع الانتاجي، وهذا يضعف

[1] OUKIL.M-Said: Economie et gestion de l'INNOVATION TECHNOLOGIQUE (Recherche et Développement), office des publication universitaires , pp.83-84.

الأثر الاقتصادي للبحوث والتطوير على مستوى الكفاءة، النمو والتنافسية[1] ومن هنا، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات في مجال البحوث والتطوير من خلال فروعها الأجنبية يمكن أن تسهم خاصة في الدول النامية، في تعزيز أداء النظام الوطني للابتكار في الدول المضيفة.

ومن خلال الجدول التالي يمكن أن نرى أهمية الفروع الأجنبية في تعزيز وظائف البحوث والتطوير في البعض من الدول النامية.

الجدول رقم 3-4: نفقات البحوث والتطوير من طرف الفروع الأجنبية في بعض الاقتصاديات النامية (**مليون دولار**) وحصتها من مجموع تلك النفقات في قطاع الأعمال (**%**).

الدول المضيفة	الفئة/السنة	1995	1997	1999	2000	2002	2003
الأرجنتين	**القيمة**	22	43	26	38	24	...
	الحصة	...	12	7.1	11.8	23.2	...
الصين	**القيمة**	...	...	...	...	2098	2748
	الحصة	...	...	18.0	21.6	22.0	23.7
المكسيك	**القيمة**	58	126	238	303	284	...
	الحصة	29.3	46.9	39.9	45.9	...	...
الصين	**القيمة**	...	...	...	...	2098	2748
	الحصة	...	...	18.0	21.6	22.0	23.7
الهند	**القيمة**	...	59	103	...	...	...
	الحصة	1.7	2.4	3.4	...	...	...
تركيا	**القيمة**	...	45	32	45	...	...
	الحصة	...	14.8	7.3	10.6	...	...

Source: unctad: world investment report 2005,op .,cit., data extracted from Annextable A.IV.1.pp 292-293.

- **الموارد البشرية: توظيفيا، تدريجيا وهجرة الأدمغة العسكرية:**

التوظيف: يمكن أن يسهم إقامة وحدات للبحوث والتطوير من طرف الشركات العالمية في الدول المضيفة في توظيف يد عاملة خاصة المؤهلة منها. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة "موتورولا" توظف 1300 شخص في15 مركزا للبحوث والتطوير التي تملكها في الصين، والذي يمكن ايضاحه في الجدول التالي:

[1] UNCTAD: world investment report 2005, op, cit., p182.

الجدول رقم 3–5: عدد مراكز البحوث والتطوير لبعض الشركات العالمية في الاتصالات المتنقلة (Mobile télécommunication) وعدد الموظفين في الصين (2004)

الشركة	عدد مراكز البحث والتطوير	عدد الموظفين في البحث والتطوير
موتورولا (**Motorola**)	15	1300
نوكيا (**Nokia**)	5	800
إريكسون (**Ericsson**)	9	700

Source: Unctad: world investment report 2005, op., cit.; extracted from box table VI, 8, p196.

التدريب:

تقدر الكثير من الشركات المتعددة الجنسيات تدريبا داخلها لموظفيها، والتدريب الذي تقوم به الفروع الأجنبية التي تقوم بالبحوث والتطوير يمكن أن تساعد على تطوير مهارات جديدة ومتقدمة ضمن المهندسين والباحثين المحليين، وأنواع التدريب يمكن أن تتراوح من التدريب داخل العمل إلى حلقات دراسية (Séminaire) والتدريب في الخارج بما فيها الشركة الأم.[1]

هجرة الأدمغة الأدمغة العكسية:

في بعض الدول النامية كان لظهور فرص عمل جديدة في الفروع الأجنبية (والشركات المحلية التي تؤدي أعمال تعاقدية في ميدان البحوث والتطوير لصالح الشركات المتعددة الجنسيات) اسهام في "الهجرة العكسية للأدمغة" فالكثير من العلماء، المهندسين والمنظمين (Entrepreneurs) والذين انتقلوا إلى الخارج للعمل في الجامعات، مؤسسات البحوث والتطوير ومخابر الشركات المتعددة الجنسيات يعودون إلى أوطانهم في مثل تلك الدول مثل: الصين والهند.[2]

فلقد عانت الدول النامية خصوصا من هجرة اليد العاملة الكفؤة إلى الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة تسعى إلى تفريغ الدول النامية من إطاراتها وكفاءاتها العلمية مستغلة في ذلك افتقار تلك الدول للإمكانيات اللازمة للبحث العلمي وعدم قدرتها على الاهتمام بهذا البحث وبالتالي عدم الاهتمام بالموارد البشرية المؤهلة. وهنا تكمن أهمية تدويل نشاطات البحوث و التطوير من خلال:

- ✓ دفع الكفاءات العلمية إلى العودة إلى أوطانها.
- ✓ الحد من هجرة الكفاءات العلمية الجديدة.

تداعيات المعرفة (knowledge spillovers):

بالرغم من أن قيام الشركات المتعددة الجنسيات من خلال فروعها في الدول المضيفة بنشاطات البحوث والتطوير يهدف أساسا إلى خدمة الشركة ومصالحها، فإن ما تتوصل إليه الفروع الأجنبية يمكن ألا تكون له تداعيات على مختلف الأطراف في الدول المضيفة، هذا لسببين رئيسيين: أن المعرفة التي تم خلقها تكون محمية عن طريق براءات اختراع (patentes) وأن تكون المعرفة التي تم خلقها تكون متخصصة لدرجة أنه لا يمكن تحويلها.[3]

ورغم ذلك يمكن أن تتسبب بعض المعرفة وتفيد شريحة أوسع من الأطراف الباحثة في الدول المضيفة، فمع إقامة مراكز في البحوث والتطوير كاستثمارات من طر الأجانب، يكون من الممكن الوصول إلى المعرفة الضمنية (knowledge tacit) محليا إلى الوحدات المحلية، ويمكن لتداعيات المعرفة الضمنية أن تكون بشكل خاص قيمة للدول المضيفة والمعرفة الضمنية تلعب دورا حاسما في البحوث والتطوير لكن خلقها محليا يعتبر صعبا ومكلفا.

[1] تقرير الاستثمار العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] نفس المرجع السابق ص 185.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المساهمة في التأهيل الزراعي:

تنطوي التنافسية الصناعية على أربعة أنواع مترابطة من التأهيل: تأهيل السيرورة، تأهيل المنتج، التأهيل الوظيفي، تأهيل السلسلة (التحرك نحو سلسلة قيمة جديدة ذات كثافة تكنولوجية أعلى)، ويمكن لنشاطات البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات أن تسهم في جميع أنواع التأهيل، فالمدى الذي تسهم به تلك الشركات في تأهيل السيرورة والمنتج في الصناعات في الدول المضيفة يعتمد على المكان الذي تطبق فيه نتائج البحوث والتطوير.

المطلب الثاني: التكاليف المحتملة (السلبيات المحتملة)

- **تقليص حجم البحوث والتطوير الموجودة وفقد الرقابة على التكنولوجيا:**

يمكن أن يكون تدويل نشاطات البحوث والتطوير مرده جزئيا إلى الاستحواذ على شركات تنشط في مجال البحوث والتطوير ويمكن لمثل هذا الاستحواذ أن يؤدي إلى التقليص من حجم نشاطات البحوث والتطوير في حالة ما إذا تم تقليص هذه النشاطات من طرف الشركة المستحوذة في إطار برنامج ترشيد، كما أن نشاطات البحوث والتطوير الاستراتيجية يمكن اعادة موقعتها كنتيجة لذلك الاستحواذ.

من ناحية أخرى، فإن أحد العوامل المهمة هي معرفة ما إذا كانت الشركة المستحوذة أو المستحوذ عليها هما تكنولوجيا مكملتين لبعضهما البعض أو متنافسين فقد أثبتت الدراسة من 62 شركة في الاتحاد الأوروبي أنه جرى هناك انخفاض في نشاطات البحوث والتطوير بعد الاندماج وهذا في حالة كون نشاطات البحوث والتطوير هي نشاطات تنافسية، ونشاطات البحوث والتطوير الباقية أصبحت أضيق من حيث النطاق وأفقها الزمني أصبح أقصر، كما أن الموظفين الأساسيين يتجهون للمغادرة في أغلب الحالات، وكانت مثل هذه الآثار أقوى عندما كانت تلك الشركات في وضع تنافسي إزاء بعضها البعض قبل الاندماج.[1]

- **تعويض غير عادل للملكية الفكرية المطورة محليا:**

يطرح هنا مشكلة انشغالات الشركات المحلية والجماعات والمؤسسات البحثية المتعاونة مع الشركات المتعددة الجنسية في مجال البحوث والتطوير بأن لا تتلقى التعويض العادل على الملكية الفكرية التي تم تطويرها محليا.

وهذا إما قبل الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات أو بعدها، فنظرا إلى قوة المساومة أو التفاوض الغير متوازن، عدم تماثل المعلومات، صورة الفشل الأسواق (Market failures) أو العجوزات المؤسساتية (institutionnel déficits، فإن الاتفاقيات التعاقدية بين الشركات متعددة الجنسيات ونظائرهم المحليين يمكن ألا تعكس توزيعا للحقو)ق والمسؤوليات..... ويمكن أن يؤدي هذا إلى تسعير غير عادل لمدخلات البحوث والتطوير إلى توزيع متحيز لملكية مخرجات البحوث والتطوير، وهنا فإن كلا المسألتين مرتبطتين بحقوق الملكية الفردية.[2]

- **الإزاحة في سوق العمل وضرر محتمل في البحوث الأساسية:**

عند دخول الفروع الأجنبية إلى الدول المضيفة فإن هذا يمكن أن يخلق بعض الانشغالات لدى الهيئات البحثية المحلية التي نجد أنه من الصعب استقطاب أو الاحتفاظ على العمالة في مجال البحوث والتطوير وهذا يؤدي إلى الإضرار بقدراتها على الابتكار.

[1] نفس المرجع السابق، ص 191.
[2] نفس المرجع، ص ص 191-192.

- **آثار سلبية ممكنة لتجزئة نشاطات البحوث التطوير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات:**

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل متزايد بتجزئة نشاطات البحوث والتطوير لديها إلى أجزاء وتوزيعها على مختلف الدول، وبعض الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن تعهد نشاطات البحوث والتطوير في الدول النامية المضيفة إلى مستويات متدنية من المهارات والتكنولوجيا، وهذا لحماية التكنولوجيا ذات القيمة التي تملكها تلك الشركات، وهذا يحرم الدول المضيفة من فرص التعلم ويخفض من منافع التداعيات (Spillover benefits) .

- **السباق إلى القاع وسلوك غير أخلاقي:**

يشكل التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خطرا حيث أن الحكومات سوف تتنافس على تقديم محفزات مفرطة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن بهذا أن يؤدي إلى خسائر في ضرائب الدخل أو تخفيض في المعايير التنظيمية (مع الضرر المرتبط بذلك على البيئة أو رفاهية العمال)، ويكمن أحد الانشغالات هنا هو أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه لتوطين نشاطات البحوث والتطوير في الدول النامية لتستفيد من سياسات الهمالة أو الحماية الاجتماعية والعمالة المتراخية، وحتى لوكان من المتوقع استفادة نظام الابتكار الوطني في مجموعة، فإن ذلك يمكن أن يشكل تكلفة فرصة للهيئات المحلية الفردية (مؤسسات البحث، الجامعات والمؤسسات)، وإذا أضرت إعادة توزيع الموارد البشرية عرض العمل في البحوث الأساسية فإن كفاءة نظام الابتكار الوطني على المدى الطويل يمكن أن تتأثر هي أيضا بالسلب.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 192.

المبحث الثالث: حالة شركة موتورولا (MOTOROLA)

المطلب الأول: شركة موتورولا[1]

01: تعريفها

هي شركة اتصالات أمريكية صاحبة الفضل في اختراع أول هاتف نقال في العالم عام 1973 (والذي اخترعه مارتن كوبر المهندس في موتورولا). تأسست الشركة في عام 1928 بمدينة شيكاغو في ولاية إيلينوي الأمريكية، وعرفت سابقا باسم "شركة غالفين للصناعة" "Galvin Manufacturing corporation". وفي عام 1947تغير اسم الشركة إلى موتورولا. والشركة مدرجة في بورصة نيويورك باسم MOT.

موتورولا	
MOTOROLA	
معلومات	
النوع	مساهمة عامة
تاريخ التأسيس	مدينة شيكاغو في ولاية إيلينوي الأمريكية عام 1928
المقر الرئيسي	مدينة شيكاغو في ولاية إيلينوي الأمريكية
عدد الموظفين	53000 كما هو في 2009
الصناعة	-الاتصالات -الانترنيت -برمجيات الحاسوب

02: نشأتها

تأسست موتورولا عام 1928 من طرف الأخوين باول غالفين وجوزيف غالفين تحت اسم شركة غالفين للتصنيع، ثم تغيير الاسم إلى موتورولا في عام 1947.

صنعت مجموعة غالفين أول راديو سيارة تجاري ناجح في العالم نموذج T 715 وكان يبلغ سعره 110-130 دولار أمريكي، وكان آنذاك يعتبر مبلغا باهظا، ومن الجدير بالذكر أن أول نقل لصوت كائن بشري من القمر إلى الأرض وهو نيل ارمسترونج عام 1969 وكانت كلمته الشهيرة عندما وطئت قدماه أرض القمر كأول كائن بشري يفعل ذلك (هذه خطوة صغيرة ولكنها خطوة عملاقة للإنسانية) ثم نقل هذه الكلمة من القمر إلى الأرض عن طريق جهاز راديو من صنع موتورولا وتخليدا لهذه الذكرى اطلقت موتورولا أول جهاز مصمم على شكل قدم عام 2009.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki يوم: 03/02/2013

المطلب الثاني: تدويل وظيفة البحث والتطوير لدى شركة موتورولا

تسعى شركة موتورولا كغيرها من الشركات إلى تدويل وظائف البحث والتطوير لديها من خلال إقامة مراكز للبحث والتطوير عبر مختلف دول العالم. فبالإضافة إلى إقامة مثل تلك المراكز في الدول المتقدمة على غرار فرنسا (1960)، ألماني (1960)، إسباني (1980)،...الخ، فإن شركة موتورولا لجأت إلى إقامة مثل تلك المراكز في الدول النامية على غرار البرازيل (1990)، الصين (1990)، الهند (1990)،...الخ. والأكيد أن عملية تدويل شركة موتورولا لأنشطة البحث والتطوير لديها تحكمه إعتبارات كثيرة.

وبالإضافة إلى إستفادة الشركة من عمليات تدويل تلك الأنشطة، فالدول المستضيفة لتلك المراكز تستفيد بدورها من إقامة تلك المراكز لديها. فعلى سبيل المثال، أدى إقامة مراكز للبحث والتطوير في تلك الدول من تشغيل اليد العاملة لديها.

الشكل 3-2: شبكة عمليات البحوث والتطوير لشركة موتورلا (2004)

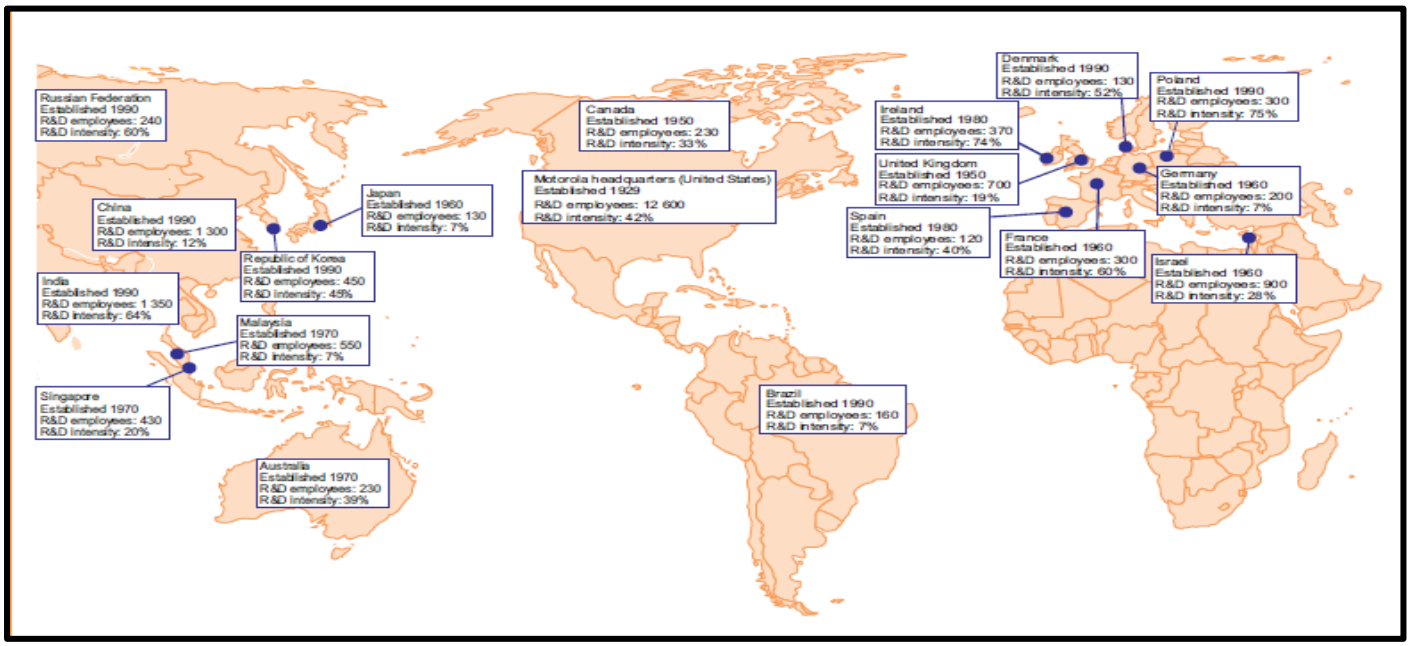

Source: world investment Report, 2005, p144.

خلاصة الفصل:

بناءا على ما جاء ومن خلال دراستنا لتدويل وظائف البحوث والتطوير وانعكاساتها على الدول المضيفة فإن ما يميز نشاطات البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات هو أن انفاق البعض من تلك الشركات على البحوث والتطوير أعلى من نفقات الكثير من الدول حيث سعت تلك الشركات إلى انشاء مراكز البحث والتطوير في مختلف دول العالم وهو ماكان له انعكاسات ايجابية وسلبية على الدول المضيفة لتلك المراكز.

ومن أبرز الشركات المتعددة الجنسيات من حيث نفقات البحوث والتطوير تطرقنا إلى شركة موتورولا والتي تعتبر من أفضل عشرة شركات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ساهمت بصورة واضحة في تدويل نشاطات البحث والتطوير من خلال مختلف مراكز البحوث والتطوير التي أنشأتها في مختلف دول العالم بما فيها النامية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع وجدنا أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، ووسيلة لفرض النفود بالنسبة للدول المتقدمة، وأنها وسيلة تمويلية بالغة الأهمية تختلف عن الاقتراض وتجنب مستخدميها عبئ خدمة المديونية وقد اشتدت المنافسة حول جلب رؤوس الأموال بين الدول المتنافسة فيما بينها وانتقلت هذه الدراسة إلى الدول النامية التي ترى فيها الحل لمشاكلها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية

وفي ظل التغيرات والتطورات الجديدة واللامتناهية، وفي فترة تشهد تغير تكنولوجي متسارع ومنافسة حادة بين الدول ينبغي عليها إذا أرادت أن تفرض نفسها وتحافظ على دوامها وتغزو أكبر حصة في السوق أن تهتم بوظيفة البحث والتطوير كما عليها الاهتمام بالميدان التكنولوجي والاستثمار فيه وذلك من خلال اعتمادها على سياسات من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية كبناء مراكز البحث التطبيقي، توفير الحماية القانونية وتمويل أو اعانة مشاريع البحث والتطوير، نظرا لأن هذه الأخيرة تكلف كثيرا حيث أصبحت نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في مجال البحوث والتطوير محل اهتمام الكثير من الدول عن طريق التنافس على اجتلاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في هذا المجال.

الاجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم وسائل التمويل الدولية وذلك لما له من نتائج إيجابية للدول المضيفة.

الفرضية الثانية: صحيحة وذلك لأن عملية تدويل أنشطة البحوث والتطوير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لا تخلو كغيرها من الظواهر من انعكاسات على الدول المضيفة.

الفرضية الثالثة: صحيحة باعتبار أن شركة موتورولا تسعى إلى تطوير وظيفة البحوث والتطوير وذلك من خلال إنشاء مراكز مختلفة في مجمل دول العالم.

أهم النتائج:

- تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي حيث أصبحت أهم مصادر التمويل خاصة في الدول المضيفة النامية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل الهامة في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقذ الأجنبي، خاصة عند انتهاج سياسة توجيه الاستثمار نحو التصدير.
- لقد أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي من أجل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها على أن هذا الأخير يمكن أن يخلق مزايا تنافسية وبالتالي امكانية النفاد إلى الأسواق الدولية.
- تلعب وظيفة البحث والتطوير دورا هاما في ارساء وتحقيق ميزة تنافسية جديدة .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة خاصة من خلال انشاء مراكز البحث والتطوير من طرف الشركات متعددة الجنسيات.

التوصيات:

- ❖ على الدول النامية أن تستغل بطريقة جيدة امكانياتها البشرية والمادية وتعبئتها من أجل استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال البحوث والتطوير من أجل الارتقاء بالقدرات التكنولوجية لتلك الدول .
- ❖ على الجزائر استغلال قدراتها التي تؤهلها لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ❖ على الجزائر ألا تركز على المشاريع الاستثمارية في قطاع المحروقات فقط بل يجب عليها تشجيع الاستثمار في مجالات أخرى ومنها البحوث والتطوير وهذا الذي يمكن أن يحقق لها نجاحا كبيرا إذا ما تم الاهتمام به.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة عربية:

أ- الكتب:

1- أسعد عبد المجيد و آخرون: العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن –عمان- الطبعة الأولى، **2011**.

2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الادارة المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع **2010**، الطبعة الأولى.

3- حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن –عمان، الطبعة الأولى، **2011**.

4- سليمان عمر محمد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، **2010**.

5- صالح مهدي محسن العامري: الادارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، **2007**.

6- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر-الاسكندرية، **2001**.

7- عبد العزيز محمد النجار: الادارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، مكتب العربي الحديث، مصر-الاسكندرية، **2007**.

8- عبد القادر تومي: العولمة من الاقتصاد إلى الايديولوجيا، دار هومة للجزائر، **2009**.

9- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، **2008**.

10- عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، **2008**.

11- علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى،

12- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، **2007**.

13- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، الاردن-أبد- الطبعة الأولى، **2010**.

14- ماجد أحمد عطاالله: إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، **2010**.

15- محمد ابراهيم علي العامري: الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن-عمان-.

16- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، **2007**.

17- موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن-عمان- الطبعة الأولى، **2008**.

18- نزيه عبد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، **2007**.

19- نوري منير: السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-بن عكنون، **2010**.

20- هاني حامد الضمور: التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الرابعة.

ب- الرسائل العلمية:

1. بن مرزوق تقي الدين وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة **2010**.

2. بيوض محمد العيد: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادية المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، **2010-2011**.

3. جلالي ياسمينة: المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية-مدخل مقارن: دراسة حالة مركز البحث والتطوير-صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، **2009-2010**.

4. ريغي هشام: العولمة والبطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، **2008-2009**.

5. شعور حبيبة: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، **2007-2008**.

6. عرابة الحاج وآخرون: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، مداخلة بعنوان وظيفة البحث والتطوير لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

7. قطيش حمزة وآخرون، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة جيجل، **2007-2008**.

8. لمهشهش ياسر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسوق العمل، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي-ميلة، **2011-2012**.

9. ليليا بن منصور: الشراكة الأورو متوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة **2011-2012**.

10. أحمد عبد العزيز وآخرون: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، العدد الخامس والثمانون، 2010.

ج- المجلات العلمية:

1. جين وترابنلس، إدارة منظمات البحوث والتطوير أو إدارة المستحيل، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال، العدد العاشر، السنة السادسة، مايو 1998.

2. خالد عبد الوهاب، انعكاس الاستثمار الأجنبي على البحث والتطوير مع بعض التصرف الاقتصادي، العدد 1968، 25 سبتمبر 2006.

د- مواقع الانترنيت:

www.clubnada.jeeran.com

http://www.anrt.asso.fr

http://ar.wikipedia.org/wiki

http://www.unctad.org

http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2006/9/25/BARI2.HTM

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1-Unctad: world investment report 2005, transnational corporation and the internalization of R&D New York Geneva United nations.

2-kalman kaloty: internationalisation de tendances récents, service de l'analyse de questions d'investment CNUCED, réseaux mondiaux d'innovation-ANRT/IFRI, 30 NOVEMBRE 2005, IFRI PARIS.

3-oukil-said, économie et gestion de l'innovation technologique (recherche et développement) office des publications universitaires.

4-UNCTAD: World Investment Report 2006: FDI from developing and transition economies: implications for development. New York and Geneva: United Nations.

5-UNCTAD: world investment report 2004; the shift towards services; new york Geneva: united nations.